



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

أزمات السوريين إنسانية وسياسية..

تستمر قائمة الأزمات الطويلة التي يعيشها الشعب السوري بالازدياد في عدد مفرداتها وفي عمق كل منها، حتى أنها باتت تشمل كل جوانب حياة السوريين دون استثناء؛ من الخبز إلى المحروقات إلى الحرائق إلى الكهرباء فإلى التعليم والصحة، إضافة للوضع المعيشي الكارثي والمتفاقم يوماً بعد آخر، بالتوازي مع التوحش المتصاعد للأسعار وللناهبين الكبار وسياساتهم، مضافاً إلى ذلك كله العقوبات والحصار. وأيضاً تستمر أزمات اللاجئين والمهجرين والنازحين بالتعمق، ومعها تستمر أزمة المعتقلين والمخطوفين والمفقودين دون أية حلول ملموسة.

ورغم اعتراف الأطراف المختلفة بأن لهذه الأزمات جانبها الإنساني العميق الذي يستدعي تكييف وإخضاع الجانب السياسي للإنساني، إلا أن ما يجري فعلياً هو المتاجرة بالشعار الإنساني لحساب الجانب السياسي، وبشكل مصلي شديد الضيق وشديد الأناية.

وفي هذا السياق، تتوالد بشكل يومي اقتراحات «إبداعية» لحل كل مشكلة على حدة وبشكل جزئي، ويوصفها «مشكلة إنسانية»؛ الأمر الذي سرعان ما تظهر نتائجه ليس في أن المشكلة المعنية لم تحل فحسب، بل وبأنها ازدادت عمقاً ومأساوية.

من ذلك مثلاً «الحلول الاقتصادية» التي تدور في فلك اللعب بالمصطلحات عديمة المعنى وعديمة الجدوى، والتي تغطي جميعها اتجاهات ثابتة نحو تكريس سلطة كبار الناهبين، عبر رفع الدعم، وعبر الخصخصة وضرب ما تبقى من إنتاج زراعي أو صناعي، وعبر تكريس العلاقة التبعية للدولار وللغرب، رغم كل ما يقال عن «التوجه شرقاً».

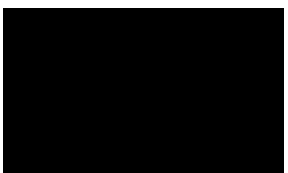
ومن ذلك أيضاً أسلوب التعامل مع أزمة اللاجئين عبر الادعاء الذي لا أساس له أن شروط عودتهم باتت متوفرة، أو في طريقها إلى التوفر. أما المعتقلون والمخطوفون فتلك مسألة ليست موجودة أساساً كي يتم السؤال عن حلها! كذلك الأمر مع النازحين داخلياً، الذين لم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم في عدد كبير من الحالات، وفي حالات أخرى وضعت عليهم شروط تعجيزية للعودة... وطبعاً دون أية تعويضات تقريباً، ودون أية مساعدة في ترميم وإعادة إعمار أحيائهم...

هذه الوقائع المريرة كلها، تعيد تسليط الضوء على حقيقة واحدة: كل أنواع الأزمات الإنسانية التي يعيشها السوريون هي أزمات ذات جذر سياسي متعدد الفروع، ولكن فرعه الأساس كان ولا يزال متمثلاً في طبيعة القوى الطبقية المهيمنة في سورية، سواء في النظام أو في المعارضة، وهي قوى ناهية لا هم لها سوى تعظيم أرباحها. ودون امتلاك الشعب السوري الفرصة الفعلية لتغيير جذري شامل عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254، فإن هذه الأزمات ستستمر بالتعمق، وستعيد فتح الباب أمام احتمالات شديدة الخطورة، بما فيها التقسيم. ولعل المتشددون السوريين من هذا الطرف أو ذلك، والذين لا يكفون عن امتداح أنفسهم، وامتداح ما يفعلونه في مناطق سيطرتهم، إنما يكررون بلسان واحد عبارة جيمس جيفري: «الجمود/ الطريق المسدود هو الاستقرار» طالما هم في مواقعهم ولديهم إمكانات النهب، فذلك هو الاستقرار المطلوب... لذلك كله، ولمصلحة سورية والشعب السوري، فإن التطبيق الفوري الكامل للقرار 2254، كان ولا يزال الاستحقاق رقم واحد أمام سورية.

أزمة الطاقة..

بين التمويل وتجاوز العقوبات [12]

شؤون عربية ودولية



الصين ستنتصر قريباً
في المعركة ضد الفقر!

18

شؤون محلية



70% من السوريين
يستهلكون مياهاً ملوثة..

10

ملف «سورية 2020»



جيفري يريد لـ «مهمة
المستقع» أن تستمر...

06

شؤون عمالية



«سار» تستجد
بحلول إسعافية

03

النقابات بين العزلة والواقع



بصراحة

محمد عادل اللحام



«الدولار ملك الأسعار»

شهدت سوق الصرف دربكات متوالية بسبب التغير الكبير في سعر الصرف للدولار، وبقية العملات مقابل الليرة السورية، مما خلق فوضى سعرية عمل على تكريسها المالكون الكبار للدولار، المتحكمون بكمياته في السوق السوداء، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ بأسعار المواد الأساسية التي يحتاجها الناس في معيشتهم اليومية، بالرغم من تأكيدات الحكومة الإعلامية بشكل يومي تقريباً، أن الأسعار ضمن التحكم والسيطرة من قبلها، وبهذا الصدد كانت تطلب الحكومة - عبر وزرائها المختصين - من التجار أن ينفذوا وعودهم لها بأنهم لن يرفعوا الأسعار. ويبدو أن الحكومة قد صدقت وعودهم، ولكن تلك الوعود قد ذهبت أدرج الرياح، إن كانت هناك وعود بالأساس، وأسعار السوق تكذب كل الغطاسين لمن يريد التأكد.

وعلى سيرة الوعود التي تطلقها الحكومة على الطالع والنازل، والتي منها: مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، وشكلت «اللجان» وغيرها من مستلزمات العمل التي تتطلبها عملية القضاء على الفساد والفاسدين من وجهة نظرها، ولكن كل ذلك الزخم الإعلامي قد تبخر وتبخرت معه الفكرة، وكان الفساد الكبير قد لبس طاقية الإخفاء، بحيث لم يعد يرى، والآن تطالعنا وسائل التواصل الاجتماعي بين الغينة والأخرى بخبر تقول فيه: إن الحكومة قلبها معنا، وتسعى بكل جهدها إلى إسعادنا، إن توفر شيء مما ينهب من ثروتنا وقوت يومنا.

إن غياب دور الدولة - والمفترض أنه الضامن لتأمين حاجات الناس ومتطلباتهم دستورياً - يجعل لعبة السوق، ومنها: صعود سعر الصرف أو هبوطه، مؤثرة على مستوى الأجور ومعيشة الناس، من حيث قيمتها الحقيقية، التي لم تعد تساوي في المتوسط، حفنة قليلة من الدولارات التي يتصارع الكبار على تجميعها والاستحواذ عليها، ومن هنا: تكون مهمة الدفاع عن الأجور في مواجهة النهب العالي لها بأشكال مختلفة، هي المهمة الأولى، ولا بد من أن تأخذ أشكالاً مختلفة، وفي مقدمتها: حق الطبقة العاملة في الإضراب كشكل من أشكال الدفاع عن أجورها، وهنا تتحمل الحركة النقابية مسؤوليتها تجاه حقوق الطبقة العاملة في الدفاع عن أجورها، في مواجهة الحلف غير المقدس بين الشركاء في تجويع وحرمان العمال من حقوقهم، وهم من ينتجون تلك الثروة المنهوبة، التي يتصارع عليها الناهبون الكبار، والتي شكل من أشكالها: الصراع على الدولار صعوداً أم هبوطاً.

إن ما يجري في البلاد من غلاء كبير، واستشراس لقوى النهب والفساد ينبئ بمخاطر اجتماعية وسياسية قد لا يحمد عقابها، وقضية تجميد الأجور للعاملين ازداد تأثيرها المباشر على حياة ملايين الناس الذين يعتمدون على رواتبهم بشكل أساس، وكذلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة وتطبيق تقليص دعم الدولة عن مختلف المواد الأساسية والضرورية، ومحاولة خصخصة قطاعات الدولة المختلفة، بما فيها القطاعات السيادية، كالاتصالات وغيرها، وجعلها ملكاً لقوى النهب والفساد أو ممثلهم، وستزيد من الفقر والبطالة والشقاء لكل المواطنين السوريين، باستثناء هذه القوى الناهبة المتواجدة في جهاز الدولة وخارجها.

■ نبيك عكام

إن العاملين الذين تعد أجورهم المورد الوحيد لعائلاتهم، يشكلون الغالبية العظمى من شرائح المجتمع، باتوا يعيشون اليوم تحت خط الفقر، وهم في خطر شديد، وسياسات الحكومة التي نهبت موارد الدولة ولا تزال، تحاول اليوم أن تجعل منهم كبش فداء من أجل إرضاء قوى النهب، وأمرء الحرب، الذين يفرضون شروطهم المختلفة والمتعددة؟! هذا الواقع سوف يجلب الكوارث على الجميع، وما زال الطريق السليم للعاملين إلى اليوم هو أن تكون نقاباتهم إلى جانبهم، في ممارسة المزيد من الضغط على الحكومة وعلى قوى الفساد الكبير، وذلك عن طريق عدم التهاون مع هذه القوى التي نهبت المليارات من ثروة البلاد وأرزاق العمال والعباد بحجة الحصار والحرب على البلاد.

لقد تبين اليوم لجميع العاملين بأجر: أن هذه السياسات الاقتصادية التي سارت وفقها الحكومات المتعاقبة قبل انفجار الأزمة، وما زالت تسير عليها هذه الحكومات بعد انفجارها،

فقط من أجل المحافظة على مصالح الفساد والنهب الكبيرين، والقوى الداعمة والراعية لها، أحد الأسباب الأساسية لما آلت إليه البلاد، والكفاح من أجل إنهاء الفساد والنهب الكبيرين، ويجب أن تسعى إليه النقابات العمالية وجماهير العمال والنقابات المهنية الأخرى من معلمين وطلاب وفلاحين وحرفيين، وجميع الراغبين بالخلاص من هذا الواقع المرير.

لقد انتهت مرحلة السكوت عن هذا الوضع السائد، واعتباره قدراً لا سبيل لرده لدى العاملين بأجر وكافة الكادحين. وهم بانتظار نقاباتهم لتحديد موقفها المعلن والصريح من المعتدين على حقوق العمال ومصالحهم. إن العديد من الحالات التي يعبر العاملين بأجر عن وضعهم ومصالحهم والأهم، مازالت بعيدة عن الحركة النقابية، وإذا بقيت كذلك سوف تجعل هذه الحركة معزولة عن قواعدها التي من المفترض أن تكون تمثلهم. وهذه العزلة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية هي إحدى ركائز استمرار سياسات الحكومة الاقتصادية المعادية لكافة الكادحين،

حيث تعيش الطبقة العاملة واقعاً كما هو مرسوم من قبل هذه الحكومة، بينما النقابات تعمل على غرض الطرف عن السياسات الحكومية تجاه كافة العاملين بأجر، وخاصة في القضية الكبرى، وأم القضايا التي أوجدت النقابات في كل العالم، وهي: الأجور، وتحسين الوضع المعيشي للعاملين بأجر بما يتناسب مع متطلبات الحياة اليومية.

فئات عريضة من المجتمع والطبقة العاملة لم يعد لديها ما تخسره، وهي الآن بين خيارين: إما الجوع، أو الجوع، وطريقه محفوفة بالمخاطر، نظراً لحجم الكارثة التي تعيشها الطبقة العاملة من فقر وشح لكافة مستلزمات الحياة الضرورية من خبز وغيرها، إنها معركة طبقية بامتياز من أجل مصالح وحقوق فعالية للطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية لتلبية حاجاتها الأساسية. وهذا سيساهم بشكل أو بآخر في حل الأزمة الوطنية العميقة، وأن يقرر الشعب مصيره بنفسه وسيادة التامة على خياراته الاقتصادية والسياسية، من خلال الحل السياسي بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254.



إنها معركة طبقية بامتياز من أجل مصالح وحقوق فعالية للطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية لتلبية حاجاتها الأساسية

«سار» تستنجد بحلول إسعافية



تعاني الشركة العامة لصناعة المنظفات الكيماوية «سار» من مجموعة من الصعوبات والمعيقات، التي تحول دون إمكانية استعادة نشاطها واستكمال قيامها بمهامها، بعضها قديم وبعضها الآخر مستجد، ورغم تكاتف الجهود من أجل إعادة إقلاع عملها بما تيسر من إمكانيات محدودة متوفرة، حيث استطاعت إعادة عجلة الإنتاج للكثير من الأصناف الخاصة بها، بل وإضافة أصناف جديدة أيضاً، ورغم كل تداعيات سنوات الحرب والأزمة.

■ مراسل قاسيون

فالشركة استطاعت استعادة جزء من نشاطها الاقتصادي الإنتاجي من خلال مكان محدود المساحة تم استجاره من شركة الزجاج في دمشق مطلع عام 2015، وذلك بعد أن توقف عملها في عام 2013 في مقرها الكائن في منطقة عدرا، والذي تعرّض للكثير من التخريب والضرر والدمار على إثر دخول المجموعات المسلحة على المنطقة.

صعوبات قديمة توجت بالدمار

الشركة التي تأسست في سبعينات القرن الماضي، استطاعت أن تثبت وجودها كإحدى شركات الصناعات الكيماوية في القطر، من خلال الأصناف العديدة التي تنتجها، ذات المواصفات والجودة العالية، حيث أثبتت أنواع المنظفات وغيرها من الأصناف التي تنتجها الشركة حضورها في السوق المحلية ولدى المستهلكين، بل وفي أسواق التصدير الخارجية أيضاً، وقد استمرت بالعمل والإنتاج طيلة العقود الماضية ورغم كل الصعوبات التي واجهتها، كما غيرها من شركات القطاع العام الصناعي، وقد تركزت صعوباتها طيلة هذه

العقود بالمنافسة مع منتجات شركات القطاع الخاص الشبيهة في الأسواق، ومع المستورد منها، أو المهرب، أو المنتج بورشات صغيرة دون تراخيص، ارتباطاً مع ضعف حلقات التسويق، بالإضافة إلى قدم آلاتها وعدم تجديدها، وظروف وشروط العمل السيئة، وخاصة بما يتعلق بالعمالين ووضعهم الصحي من خلال تعاملهم مع المواد الكيماوية ونتائجها وأثارها، وطبعاً لم يكن ذلك خارج حدود السياسات الليبرالية المعمول بها، والتي أضرت بالإنتاج المحلي عموماً، وفي الصناعة خصوصاً، وفي القطاع العام الصناعي بشكل أكثر تحديداً، لتأتي سنوات الحرب والأزمة مع تداعياتها ومفاعيلها على مستوى الدمار وتهتك البنى التحتية

المطلوب

بعض الإجراءات الإسعافية

الصعوبات والمعيقات التي تعترض عمل الشركة ليست عvisية عن الحل، ومع ذلك لم تتم مطالبات العاملین بالإدارة بالنتائج العملية المرجوة بشأنها، حيث سبق وأن عرضت هذ المطالب عبر الطرق الإدارية، وعبر المؤتمرات النقابية، وعبر وسائل الإعلام أيضاً، وجوهر المطالب يتركز على تذليل الصعوبات بشأن عودة النشاط الاقتصادي الإنتاجي لمعمل الشركة ومنشأتها الكائنة في منطقة عدرا، وذلك من خلال إعادة تأهيلها بكافة أقسامها، ولو بالتدريج وعبر مراحل، ولعل

إعادة تأهيل أقسام الإنتاج تبعاً، وتأمين التجهيزات اللازمة الكفيلة بإعادة عجلة الإنتاج.

رغد الشركة بالعمالين والإداريين، مع التركيز طبعاً على الاختصاصات الفنية المطلوبة.

إيلاء التسويق الأهمية اللازمة، والتركيز على دور مؤسسات التدخل الإيجابي وجهات القطاع العام بهذا الشأن.

إيلاء جانب الصحة والسلامة المهنية الأهمية الكافية، سواء ناحية الاحتياطات الفنية الواجب توفرها في أقسام الإنتاج، أو على مستوى حقوق العاملین، اعتباراً من مستلزمات الوقاية الخاصة، مروراً بالتعويضات العادلة، وليس انتهاءً بالوجبة الوقائية والمتابعة الصحية الدورية.

الشرط الأساس لتحقيق ذلك، هو توفير ورصد الاعتمادات اللازمة لكل مرحلة من مراحل إعادة التأهيل ووضعها بالتنفيذ والمتابعة، علماً أنه سبق وأن تم تقدير حجم الأضرار التي أتت على الموجودات والآلات والأبنية والبنية التحتية.

ويمكن تلخيص المطلوب إسعافياً بما يلي:

إعادة تأهيل البنى التحتية والخدمات للشركة في مقرها الأساس في عدرا «شبكة كهرباء- مياه- صرف صحي- اتصالات».

ترحيل الأنقاض ورمم الحفر والأنفاق وإعادة تأهيل الطرقات المؤدية للشركة.

إعادة تأهيل السور الخارجي للشركة، والأبنية والمنشآت والمكاتب الداخلية.

الطبقة العاملة



السويد- القطاع السياحي

هددت نقابة عمال الفنادق والمطاعم «HRF» بتنفيذ إضراب يوم 6 تشرين الثاني اعتباراً من 17 تشرين الثاني، وفق ما نقلت وسائل الإعلام السويدي. وقالت النقابة: إن اتحاد شركات المطاعم والفنادق «Visita» لا يستجيب لمطالبها المتعلقة بزيادة أجور العمال، مهددة بإضرابات في ستة أماكن وست شركات.

وكتبت النقابة في بيان صحفي اليوم: رفضت شركة Visita زيادة الأجور في الاتفاقات الجماعية. كما رفضت الطول التي تخلق وظائف أكثر أماناً ونظاماً في القطاع.

والجدير ذكره، أن خمسة آلاف موظف في متاجر السويد كانوا قد قرروا الإضراب مطالبين بزيادة على الرواتب 5,4% في البلديات ومبلغ مقطوع 5500 كرون للموظفين.



فرنسا- إضراب المعلمين

شهد قطاع التعليم في فرنسا، يوم 10 تشرين الثاني، إضراباً عن العمل، احتجاجاً على ضعف الإمكانيات التي توفرها الحكومة للوقاية من فيروس كورونا في المدارس. وباستثناء الجامعات، التي أغلقت أبوابها لتستكمل نشاطها التدريسي عن بعد، تستمر مؤسسات التعليم الفرنسية في نشاطها المعتاد، مع حضور يومي للطلاب إلى الصفوف، في وقت دخلت فيه البلاد عاشر أيام العزل الصحي، الهادف إلى الحد من انتشار وباء كورونا.

ويأتي يوم الإضراب الصحي هذا، بمبادرة من خمس نقابات للمعلمين، من بينها: الكونفدرالية العامة للشغل، ونقابة القوى العاملة، التي دعت إلى الاحتجاج ضد كل مكان لا تجتمع فيه الظروف المناسبة لعمل الأستاذة.



نيجيريا- إضراب متواصل

تواصل نقابات العمال في نيجيريا، الإضراب عن العمل، بسبب عدم قدرة الاتحاد والحكومة الفيدرالية على التوصل لاتفاق بشأن مسألة الأجور المتأخرة، بالإضافة إلى خفض تلك التي تم دفعها. جاء هذا الإعلان على لسان رئيس رابطة كبار موظفي النفط والغاز الطبيعي في نيجيريا «بينجاسان»، في مقابلة مع محطة تلفزيون نيجيرية.

والأسبوع الماضي، هدد كل من اتحاد بينجاسان والاتحاد الوطني لعمال النفط والغاز الطبيعي «نيوبينج» بإغلاق منشآت النفط والغاز على الصعيد الوطني، بسبب نظام معلومات رواتب الموظفين المتكامل «نظام دفع الأجور»، أو ما يعرف اختصاراً بـ «بي بي إس»، وبالفعل دخلوا بإضراب يوم 6 تشرين الثاني.



إنجلترا- إضراب رولز رويس

بدأ عمال مصنع شركة رولز رويس لتصنيع محركات الطائرات في شمال إنجلترا، يوم 6 تشرين الثاني، إضراباً لمدة 3 أسابيع احتجاجاً على نقل جزء من نشاطه إلى سنغافورة.

ومن المقرر أن يستمر الإضراب حتى 27 تشرين الثاني في موقع بارنولديسويك في مقاطعة لانكشاير، حيث يتم إنتاج شفرات المحرك.

وأوضحت النقابة في بيان يوم 5 تشرين الثاني أنه سيتم تنظيم الإضراب مع الامتثال التام للتباعد الجسدي في خضم وباء كوفيد-19.

وأشارت النقابة إلى أنها منحت المجموعة الوقت لإيجاد حل، مثل: إلغاء المشروع، أو الاحتفاظ بالوظائف، لكن في ظل عدم وجود التزامات، قررت النقابة تنفيذ هذا الإجراء الذي وافق عليه 94% من الأعضاء.

التسريح التعسفي في قوانين العمل



يشهره رب العمل في وجههم كلما طالبوا بحقوقهم المشروعة، ولم يؤد قانون العمل رقم 17 إلى ظهور علاقات عمل سليمة كما ادعى واضعوه، بل أدى إلى ظهور علاقات في منتهى الاستغلال، يستغل فيها رب العمل العامل إلى أقصى الحدود، دون أن يكون للأخير حتى حق الاعتراض.

في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر على الشعب السوري، يفترض من الحكومة أن تتقف مع العمال وتنصفهم، فهذا يوفر عليها آليات الغزل التي يطربون بها أذان العمال في كل مناسبة وأن تؤمن لهم فرص عمل وترفع من مستوى معيشتهم، لأن تقوم بطردهم من عملهم وتحاربهم بلقمة عيشهم، فهذا لا يخدم الإنتاج أولاً، لأن العامل الذي لا يشعر باستقرار في عمله لن يكون عاملاً منتجاً، فهو مهدد بالطرده في أية لحظة، والبطالة في انتظاره، وفوق ذلك محروم من مراجعة القضاء أيضاً، أي: «كما يقول المثل: فوق الموت عصة قبر كمان». وهناك أمثلة واقعية عن عمليات تسريح جماعية، تمت في أحد المعامل تحت دعاوى ملفقة من صاحب العمل، هدفها التخلص من العمال، حيث استند رب العمل في قرار التسريح على قانون العمل رقم 17 في مواد التي تجيز له عملية التسريح للعمال الذين انضموا إلى جيش العاطلين عن العمل، ليبدأوا رحلتهم الشاقة بحثاً عن فرصة عمل جديدة، قد لا تسعفهم الظروف في الحصول عليها.

العامل الفاسد، فارتكاب العامل لجرم ما لا يعطي الحكومة صلاحية التعدي على صلاحيات السلطة القضائية، ولا يحرم العامل من حقه الدستوري في محاكمة عادلة، توفر له فيها الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه، وكذلك حقه بالطعن بقرارات الحكومة أمام القضاء.

وقد اشتكى عدد من العمال الذين سرحو بناء على هذه المادة: أنه تم تسريحهم كيدياً بسبب خلافات مع الإدارة التابعين لها، رغم صدور قرار من المحكمة الإدارية بإعادتهم إلى العمل، إلا أن رئيس الحكومة السابق أصدر قراراً بفضلهم بعد ذلك، وهو ما يعني تجاوز الحكومة للقضاء وقراراته وعدم احترامها.

التسريح في القطاع الخاص

ولا ننسى المواد 64/ 65 من قانون العمل رقم 17 والتي تجيز لرب العمل تسريح عماله وبشكل تعسفي من العمل، ورغم إعطاء العامل حق مراجعة القضاء، إلا أن القانون سحب هذا الحق من جهة ثانية، حيث نص على أنه بمقدور رب العمل رفض تطبيق قرار المحكمة وتسريح العامل، فسلطة رب العمل فوق سلطة القضاء أيضاً؟ وهو ما أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال خلال هذه الأزمة، وهو ما فاقم مشكلة البطالة أكثر وزاد من معاناة العمال!

ويكاد يكون التسريح التعسفي بمثابة السيف المسلط على رقاب العمال،

على اقتراح لجنة تشكل من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، دون اعتبار للاتحاد العام لنقابات العمال بوصفه جهة تمثل العمال، وهذا بحد ذاته يعطي طابعاً غير مشروع لهذه اللجنة وعملها.

وقد نصت المادة 137 من القانون على عدم جواز استخدام العامل المصروف من الخدمة بناء على هذه المادة، إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء، حيث نصت تلك المادة رئيس مجلس الوزراء خصماً وحكماً في وقت واحد، والقصد من ذلك هو: إغلاق الباب في وجه إعادة المصروفين من الخدمة إلى العمل نهائياً تحت أي بند، فليس هناك من جهة رقابية على رئيس مجلس الوزراء وعلى قراراته، ولو كانت هذه المادة تعيد العامل المصروف من الخدمة إلى عمله، فمن سيعوض العامل عن الفترة التي بقي فيها عاطلاً عن العمل؟ ألا يجب أن يتحمل رئيس مجلس الوزراء مسؤولية قراراته، وتجري مخصصته أمام القضاء لتعويض هؤلاء العمال.

أين صلاحية القضاء؟

أغلب حالات التسريح التي تجري في القطاع العام يتم عادة تذييلها لأسباب تتعلق بالفساد، ولكن لو كان هذا التبرير صحيحاً، لكان من الأجدر على الحكومة أن تحيل الموظف إلى القضاء، المنوط به وحده محاكمة

«العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين» المادة الأربعون من الدستور السوري.

«حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون، يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء» المادة الحادية والخمسون.

أديب خالد

كل هذه الحقوق الممنوحة للمواطن والعمال حسب نصوص الدستور السوري لعام 2012 أنت ملغية للمواد 64/ 65 من قانون العمل رقم 17 المتعلقة بالتسريح التعسفي، وللمادة 137 من قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 والتي أعطت الحق لرئيس مجلس الوزراء بتسريح أي عامل أو موظف في الدولة دون بيان الأسباب الموجبة لذلك، ودون سماع دفاع العامل، وتحصن مثل هذه القرارات من رقابة القضاء الذي لا يملك صلاحية النظر فيها أو حتى تعديلها، وهو ما يحرم العامل من أهم حقوقه الدستورية وهو: التقاضي، وبناء على هذه المواد في قوانين العمل، تم تسريح عشرات الآلاف من العمال في القطاع العام والخاص لأسباب غير معروفة.

التسريح في القانون رقم 50

بحسب نص المادة 137 فإن قرارات رئيس مجلس الوزراء تصدر بناء



يفترض من الحكومة أن تقف مع العمال وتنصفهم فهذا يوفر عليها آليات الغزل التي يطربون بها أذان العمال في كل مناسبة

هل تستعد الولايات المتحدة لمغادرة تركيا؟



بدأ ينفذ من أنقرة». وعلى حد تعبيره، «إس 400 لا تتعارض فقط مع منصات القتال الأمريكية، بل لا تتفق أيضاً مع عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي». غير أن المفارقة المضحكة كانت أن كوبر لم يقل شيئاً عن «مدى توافق» منظومة «إس 300» التي اشترتها اليونان، وهي أيضاً عضو في حلف شمال الأطلسي، من روسيا.

اليونان (بديلاً)...

على هذا الأساس، بدأت الولايات المتحدة تدرس جدياً إمكانية مغادرة قاعدة إنجريك، ونقل القوات والمعدات الأمريكية المتمركزة هناك إلى إحدى الجزر اليونانية. وفي أيلول الماضي، قال السيناتور رون جونسون، رئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، في مقابلة مع صحيفة واشنطن إكزامينر: «لا نعرف ما سيحدث لإنجريك... في الواقع يجب أن نخطط للأسوأ... إننا نعتبر اليونان بالفعل خياراً بديلاً»، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تقوم ببناء وجودها العسكري في منطقة كريت بالتوازي مع ذلك بدأ كوبر في ممارسة ضغوط مكثفة غير مجدية على جمهورية قبرص، مبدئياً استياء البيت الأبيض من أن قبرص لا تتخذ أية تدابير عملية لمنع السفن الحربية الروسية من دخول الموانئ القبرصية. وفي وقت سابق، أعرب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أيضاً عن «مخاوف البيت الأبيض» بشأن دخول السفن الروسية إلى الموانئ القبرصية قبل إكمال طريقها إلى سورية. في المقابل، قال وزير الخارجية القبرصية، نيكوس كريستودوليدس، بعد استقباله وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: إن السلطات القبرصية ستواصل السماح للسفن الحربية الروسية بدخول موانئها.

العقوبات هي الخيار الأكثر احتمالاً

يتفق الخبراء العسكريون على أن خسارة هذه القواعد العسكرية تمثل ضربة قاسية للقدرات العسكرية الأمريكية في المنطقة، فإذا فقدت الولايات المتحدة والناو القدرة على الوصول إلى قاعدة إنجريك يونان قد فقدنا موطن قدمهما الرئيسي في الشرق الأوسط، ذلك لأن إنجريك هي فعلياً مطار ضخمة مجهز بكامل البنية التحتية اللازمة لخدمة أية طائرة، بما في ذلك القاذفات الإستراتيجية والقاذفات بعيدة المدى والمقاتلات والطائرات الهجومية، كما أنها تخزن أكثر من اثنتي عشرة قنبلة أمريكية من طراز «بي 61». وكانت تركيا قد هدّدت في مناسبات عديدة بأنها ستغلق «إنجريك» في وجه الولايات المتحدة، إذا فرضت واشنطن عقوبات على شراء صواريخ «إس 400» أو استمرت في التهديد بوقف التعاون بشأن الجيل الخامس من برنامج مقاتلات «إف 35».

في المقابل، أعلن كلارك كوبر مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية والعسكرية إمكانية مغادرة الولايات المتحدة قاعدة إنجريك، والبحث العاجل عن بديل لها خلال مؤتمر صحافي في الثاني من الشهر الجاري، وأنه لهذا الغرض قام في نهاية تشرين الأول الماضي بزيارة قبرص وبلغاريا، كما اجتمع في أثينا مع وزير خارجية اليونان نيكوس ديندياس. وكانت إحدى المحطات التي قام بها كوبر خلال زيارته هي قاعدة سودا البحرية اليونانية، التي تعتبر أحد المواقع الرئيسية للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة واليونان. وكان هذا هو المكان الذي تم فيه التوقيع على اتفاقية التعاون الدفاعي المتبادل طويلة الأمد بين أثينا وواشنطن. وفيما يتعلق بالعلاقات مع تركيا، قال كوبر: إن «العقوبات هي الخيار الأكثر احتمالاً في الوقت الحالي»، وإن «صبر الولايات المتحدة

في السنوات الأخيرة، تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بشكل كبير لأسباب عدة، وكانت أهم محطات هذا التدهور حاضرة في محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في عام 2016 التي هدفت للإطاحة بالرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قبل أن تتألى الاتهامات التركية للولايات المتحدة، بشكل موارب أحياناً وصريح أحياناً أخرى، بتدبير محاولة الانقلاب.

إعداد: سعد خطار

بعد ذلك، تم استبعاد تركيا من برنامج بناء وشراء مقاتلات «إف 35» من الجيل الخامس، وأبلغت وزارة الخارجية الأمريكية الكونغرس بخطط بيع ما يصل إلى 50 مقاتلة إلى الإمارات العربية المتحدة، وهي ذاتها التي كان من المقرر توريدها إلى تركيا. إلى جانب ذلك، قدمت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من الحزب الديمقراطي في 22 تشرين الأول الماضي مشاريع قرارات حثت إدارة الرئيس دونالد ترامب على النظر في جدوى استمرار المساعدة العسكرية لتركيا، في حين أن الكونغرس الأمريكي بدأ فعلاً النظر في احتمال إبعاد تركيا من حلف شمال الأطلسي.

في ظل هذه الظروف، أصبح أحد مواضيع الصراع بين واشنطن وأنقرة في الآونة الأخيرة مصير محطة المراقبة الرادارية الأمريكية في بلدة كورسيك التركية، وكذلك المعدات العسكرية الأمريكية في قاعدة إنجريك، التي كانت تُعد لعقود جزءاً لا يتجزأ من الحضور العسكري للولايات المتحدة والناو في جنوب تركيا. «تجدر الإشارة إلى أن قاعدة إنجريك العسكرية الواقعة في شرق تركيا بنيت في الأصل بهدف تلبية احتياجات الجيش الأمريكي، ويمكن لها أن تحتوي، وفقاً للتقديرات، على حوالي 50 رأساً نووياً، و5 آلاف جندي أمريكي، وكانت واشنطن قد استخدمت إنجريك سابقاً لإطلاق الحملات العسكرية في الخليج والعراق وسورية».

بعد ذلك، بدأت تتسارع مؤشرات التغيير في العلاقات الثنائية بين البلدين، ومنها شراء أنقرة أنظمة صواريخ روسية مضادة للطائرات من طراز «إس 400» وإعلان تركيا المتكرر عن خطط لنشر هذه الدفاعات. وبالإضافة إلى ذلك، حكم القضاء التركي على العديد من موظفي الفصليّة الأمريكية في اسطنبول بالسجن هذا العام في حزيران، أدين ميتين توبوز بتهمة «مساعدة وتحريض جماعة إرهابية»، وحكم عليه بالسجن لأكثر من ثماني سنوات. وفي تشرين الأول، أدين نظمي كانتورك، وهو دبلوماسي يعمل في قطاع الأمن، بتهمة مساعدة وتحريض «منظمة فتح الله غولن» (ويشار إليها أيضاً باسم منظمة فيتو) وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

النظر في إبعاد تركيا

تسارع احتدام هذه التناقضات والصراعات بين البلدين وانتشر إلى مناطق إشكالية أخرى، بما في ذلك سورية وشرق البحر الأبيض المتوسط. وفي نهاية تشرين الأول، تحدثت الممثلة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية مورغان أورتاغوس عن تغيير موقف واشنطن تجاه تركيا، مؤكدة: «نرفض بشدة تشغيل منظومة إس 400 لأن ذلك ينتهك التزامات تركيا باعتبارها حليفاً في الناو، وشريكاً إستراتيجياً للولايات المتحدة».

استبعاد تركيا من برنامج بناء وشراء مقاتلات «إف 35» من الجيل الخامس وأبلغت وزارة الخارجية الأمريكية الكونغرس بخطط بيع ما يصل إلى 50 مقاتلة إلى الإمارات العربية المتحدة

جيفري يريد لـ «مهمة المستنقع» أن تستمر...



المسلحة، ليس في الواقع الشخص الذي لديه الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالتحركات والأعمال العسكرية الأمريكية. بطبيعة الحال، لا يستطيع جيفري القيام بذلك بمفرده. إذن، الرسالة هنا هي أن جيفري يستمع فقط لـ «المؤسسة الحاكمة» التي لها الكلمة الأخيرة بغض النظر عن المجلس في المكتب البيضاوي.

لمجرد تجربة نفسه شخصياً من الارتباط بترامب أو من معجبيه، يبدأ المقال بتذكير القراء بأن جيفري كان أحد الأشخاص الذين وقفوا على خطاب «Never Trump» في عام 2016، والذي أدان ترامب، في ذلك الوقت الذي كان لا يزال فيه مرشحاً رئاسياً لكونه خطيراً على الولايات المتحدة، فقط في حالة نسيان القارئ لذلك، يتم ذكره مرة أخرى لاحقاً في المقالة بالإشارة إلى أن جيفري لا يزال «متمسكاً بقراره بالتوقيع على الرسالة المفتوحة لعام 2016».

ثالثاً: على جيفري أن يدافع عن قضية الاستمرار في السياسة الأمريكية نفسها في سورية، والتي سيكون من الأسهل القيام بها إذا كان بإمكانه جعلها تبدو الخيار الأفضل، أو حتى الخيار الوحيد القابل للتطبيق. ربما يكون القيام بذلك هو أصعب جزء في العملية، ويجب أن يؤدي إلى النتيجة التي تمثلها العبارة الرئيسية في هذا الصدد، والتي تأتي في نهاية المقالة: «قبل كل شيء، لا تجربوا القيام بالتغيير». لا تجربوا «تحويل سورية إلى الدانمارك... الطريق المسدود هو الاستقرار».

من الممكن طبعاً فهم ما يعنيه جيفري هنا، «الطريق المسدود» هو السياسة الحالية لجعل سورية مستنقعة. الجمود هو الإبقاء على الأمور كما هي، حيث لا ينتصر أحد ولا يخسر أحد وتستمر الحرب، ويستمر الصراع، ويستمر الاستنزاف، عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً، إلخ- بسبب حالة الجمود هذه. الطريق المسدود في الحقيقة ليس استقراراً، ليس استقراراً

لا يتم التخلي عنها بناءً على دور الولايات المتحدة وصورتها الدولية المتدهورة بسبب كثرة قرارات ترامب، التي أثارت عداة العديد من الأصدقاء والحلفاء التاريخيين. لذا، فإن إحدى النصائح التي طرحها جيفري هي أنه «من المهم جداً مع مجيء الفريق الجديد، ألا يتعاملوا على أساس أن أي شيء قدمه ترامب لا بد أن يكون سيئاً». من خلال ذلك، يحاول تقديم نداء «عقلاني» لعدم رفض أي شيء من خلال وصفه بـ «سياسة ترامب».

ومع ذلك، قد لا يكون هذا كافياً، لذلك يذهب إلى أبعد من ذلك في فصل نفسه وسياسة الولايات المتحدة في سورية عن ترامب، أو على الأقل القول: إن القرارات المتعلقة بسورية لم تكن قرارات ترامب. هذا أمر أساسي، لذلك تم القيام به أولاً في المقالة، مشيراً إلى أن جيفري «يقر بأن فريقه يضل بشكل روتيني كبار القادة بشأن عدد القوات الأمريكية» في سورية، «في إشارة إلى قرار ترامب بالاحتفاظ بـ 200 جندي أمريكي فقط في سورية، حتى أن جيفري يتباهى بالكذب بشأن هذا بالقول إنه وفريقه «كنا نلعب دائماً ألعاب الإخفاء حتى لا يتوضح لقيادتنا عدد القوات الفعلية التي لدينا هناك» وأن «العدد الفعلي للقوات في شمال شرق سورية أكبر بكثير من المئتي جندي الذين وافق ترامب على بقائهم هناك في عام 2019». بل إنه يقول بسخرية واضحة: «عن أي انسحاب من سورية يجري الحديث؟ لم يكن هناك انسحاب من سورية أبداً»، رداً على أوامر الانسحاب التي أصدرها ترامب في مناسبتين على الأقل، في 2018 و 2019.

لكن في المقال، يربط جيفري هذا العصفان الواضح لأوامر ترامب بـ «النجاحات» التي تمت مناقشتها أعلاه، للتأكد من أن أفعاله أو بالأحرى السياسة التي كان ينفذها كانت ناجحة. هناك أيضاً تلميح واضح إلى أن هذه ليست مسألة عصيان شخصي للأوامر، ولكن يمكن للمرء أن يقرأ بين السطور أن ترامب، الذي هو في الواقع القائد العام للقوات

بعد أقل من أسبوع على إعلان تقاعده، أدلى جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي الخاص لانخراط في سورية ومبعوث واشنطن لدى التحالف الدولي لهزيمة داعش، بجملة تصريحات لموقع defenseone يوم الخميس الماضي 12 تشرين الثاني حول ما ينبغي أن تكون عليه سياسة الولايات المتحدة في سورية. وحثّ الرجل - الذي كانت مهمته الأساسية وفقاً لكلامه «تحويل سورية إلى مستنقع» - الإدارة الأمريكية الجديدة، المقرر أن تتولى السلطة في كانون الثاني 2021، على الاستمرار بالسياسة الحالية، أي: السياسة التي كان هو المسؤول التنفيذي لها...

■ ريم عيسى

المنتشر تحت السيطرة». من أجل مزيد من الدعم للسياسة الحالية، ينبغي أيضاً إجراء مقارنة مع السياسات السابقة، وتوضيح فشلها مقابل «النجاحات» المذكورة أعلاه للسياسة الحالية. على وجه التحديد، تمت الإشارة إلى السياسات الأمريكية في المنطقة خلال الإدارتين السابقتين - بوش وأوباما. في هذا الصدد، يلاحظ جيفري أن السياسة الحالية في «الشرق الأوسط قد أسفرت عن منطقة أكثر استقراراً من تدخل بوش في العراق، أو نهج أوباما الذي جعل الأمور أسوأ، وأضعف الولايات المتحدة في المنطقة».

لضمان دعم أقوى ولضمان الاستحواذ على أي شخص قد يظل على الحياد، يلقي جيفري «بمزايا» أخرى للسياسة الأمريكية في المنطقة من خلال لعب ورقة «إسرائيل»، قائلاً: إن النهج المتبع في الشرق الأوسط قد أكسب الولايات المتحدة أصدقاء من خلال «التعزيز السياسي التاريخي بين إسرائيل وبعض دول الخليج». هذا في إشارة إلى ما يسمى بـ «صفقة القرن» ومؤخراً موجة التطبيع التي تجتاح المنطقة، والتي تعتبر من وجهة نظر الولايات المتحدة إنجازاً هاماً، ناهيك عن أن التحدث ضدها هو عملياً انتحار سياسي في الولايات المتحدة.

ثانياً: عليه أن يفصل السياسة الأمريكية القائمة في سورية عن الإدارة الحالية، وتحديداً عزلها عن ترامب. من خلال القيام بذلك، سيضمن جيفري ألا ينظر إلى هذه السياسة على أنها «سياسة ترامب» حتى

في وقت سابق من هذا العام، أعلن جيفري خلال حوار في معهد هيدسون أن «وظيفته هي جعل [سورية] مستنقعة للروس». من المؤكد أنه عمل بجد لمحاولة تحقيق ذلك، وبينما ذهب إلى أبعد من ذلك في السعي إلى تحقيق هدفه، يبدو من تعليقاته الأخيرة أن هدفه لم يتحقق بالكامل، أو أنه لم يصل به إلى مستوى مرض من الضرر والتخريب. على هذا النحو، وبناءً على تعليقاته، من الواضح أنه يحاول الدفاع عن «قضيته»؛ ليس فقط للدفاع عن السياسة التي نفذها نيابة عن واشنطن في سورية، ولكن أيضاً للدفع باتجاه البقاء في المسار نفسه.

ولكي يتمكن من القيام بذلك، يتعين على جيفري القيام بعدة أشياء، من بينها ما يلي: أولاً: عليه أن يدافع عن السياسة الأمريكية الحالية في سورية، والتي لم ينفذها فحسب، بل وساهم إلى حد كبير في رسمها. من أجل تحقيق ذلك، كل ما على جيفري فعله هو إظهار «النجاحات» في سورية التي سيقدّمها أي سياسي أمريكي «أو حتى مواطن عادي». ويتحقق ذلك من خلال الإشارة إلى كيفية تحقيق هذه السياسة لـ «حرامان روسيا وسورية من المكاسب الإقليمية، ومنع فلول داعش من إعادة تشكيل نفسها». ثم يضيف لاحقاً أن تلك السياسة قد قارت الوضع في الشرق الأوسط «من خلال عدسة جيواستراتيجية ركزت على إيران وروسيا والصين، مع إبقاء مرض الإرهاب الإسلامي

أعلن جيفري خلال حوار في معهد هيدسون أن «وظيفته هي جعل سورية مستنقعة للروس».

«الجمود / الطريق المسدود هو الاستقرار»!



نفسه الذي حاول جيفري في لقائه الأخير التبرؤ منه.

ما نعتقده، هو أن جيفري هو فعلاً رجل المؤسسة الحاكمة من الأساس، وليس رجل ترامب، أي أن وقاحته ووقاحة ترامب معاً ليستا سوى تعبيرين مختلفين عن وقاحة وإجرام النخبة المالية الأمريكية بتياراتها المختلفة، حتى وأن كانت التناقضات بينها شديد الحدة، ولكن ما يجمعها هو «فلقة واحدة» هي الأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية الأمريكية بأسرها، وفي القلب منها دولارها المتراج.

ولكن أيضاً ينبغي أن نفهم تصريحات جيفري الأخيرة في ضوء إقالة وزير الدفاع الأمريكي وتصريحات وكيله يوم أمس حول ضرورة الإسراع في الانسحاب من الشرق الأوسط.

هذا يعني: أن تصريحات جيفري الأخيرة هي جزء من الصراع الداخلي الأمريكي حول السياسات الخارجية لا اتجاه سورية فحسب، بل والسياسات الخارجية الأمريكية على العموم بين تيارين أساسيين، أحدهما: يرى ضرورة الانكفاء السريع والآخر: يرى ضرورة تأجيل ذلك الانكفاء.

ضمن هذه الإحداثيات، فإن تصريحات جيفري بمثابة إعلان صريح عن رعبه من احتمال أن يقوم ترامب في أيامه الأخيرة بتنفيذ الانسحاب فعلاً، بعد طرد أولئك الذين لعبوا معه «لعبة الإخفاء»... ولكن يعكس أيضاً أنه ليس مطمئناً لبقاء السياسة الأمريكية اتجاه سورية على حالها حتى عند استلام بايدن...

ملخص

بالمجمل يمكننا أن نثبت النقاط التالية حول تصريحات جيفري الأخيرة: أولاً: لدى جيفري مخاوف حقيقية وربما لديه مؤشرات قوية على أن السياسة الأمريكية في سورية قد تتغير قريباً، ويعتقد أن هذا التغيير قد يهدد هدفه المتمثل في تحويل سورية إلى مستنقع. وبالتالي، فهو يريد التأكد من أن

بالنسبة لسورية، ولا بالنسبة للإقليم بأسره، ولا حتى لأجزاء كبيرة من العالم بمن فيهم خصوم الولايات المتحدة الأساسيون، ولكن عدم الاستقرار هذا، هو بالذات الاستقرار بالنسبة للولايات المتحدة...

يذكر جيفري الإدارة الجديدة أيضاً بضرورة بقاء القوات الأمريكية للحفاظ على السياسة الحالية: «في معظم أنحاء سورية، يحافظ وجود القوات الأمريكية المتبقية على استقرار هش». وهكذا، فإن السماح للإدارة الجديدة بمعرفة أن سحب القوات الأمريكية من سورية ستكون له نتائج كارثية، بل وحتى تشجيعها على زيادة أعدادهم لإنقاذ هذا «الاستقرار الهش» من الانهيار. ومن هنا جاء البيان فيما بعد حول أهمية سياسة الجمود للحفاظ على الاستقرار.

وللحصول على تأييد المشككين بسياسته، فإنه يستحضر التاريخ بطريقة كاريكاتورية طارحاً أهمية «سياسة الطريق المسدود».. «الجمود/ الطريق المسدود وعرقلة التقدم والاحتواء ليس بالأمر السيس... هذا ما حاولت فعله دول قوية، مثل: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في الثلاثينات (من القرن الماضي) ولأنها فشلت، وجدت نفسها مضطرة للقتال من أجل وجودها».

المثال مدعاة للسخرية حقاً، لأن ما فعلته الدول الغربية وسياساتها التخريبية التي تعاونت مع هتلر ونفخته على أمل أن يدخل في حرب باتجاه الشرق فقط، أي: باتجاه الاتحاد السوفيتي، هي بالضبط ما أنتجت الحرب العالمية الثانية...

هل السبب هو سوء تربية جيفري؟

ما يسترعي الانتباه حقاً هو حجم الوقاحة منقطعة النظير التي يمتاز بها جيفري عبر تصريحاته المتتالية، سواء بما يخص النصر، أو المستنقع، أو الحديث الأخير الذي يلخص جوهر السياسة الأمريكية في سورية: الاستنزاف وعدم الوصول إلى حل. وقاحة ربما لا ينافسها فيها سوى ترامب

جيفري أن يجعل من الصعب جداً على من يأتي بعده أن يقترح سياسة بديلة، مما يجعل من المستحيل تقريباً اقتراح خيار يمكن أن يقنع صانعي السياسة بأنه سيحقق نتائج أفضل للولايات المتحدة.

ما هو واضح بجلاء الآن، وبعد أيام فقط من إعلان رحيله، هو ما سبق أن وضحناه مراراً: على الرغم من الخطابات والتصريحات التي أدلى بها جيفري أو غيره، لم يكن القصد من السياسة الأمريكية في سورية أن تقود إلى حل سياسي وإلى تنفيذ 2254. في الواقع، لم يذكر جيفري مرة واحدة في هذه المقالة أي شيء عن الحل السياسي، بل على العكس تماماً، فهو يقترح ويبرر ويدافع عن سياسة «الجمود/ الطريق المسدود»، والتي تعني بالضبط «إدامة الأزمة».

السياسة التي عمل بجد في تشكيلها وتنفيذها لن تتغير بمغادرتة.

ثانياً: من أجل الحصول على تأييد صانعي السياسة، ولكن أيضاً عامة الناس، كان بحاجة إلى طرح أوراق اعتماده على الطاولة، من خلال توضيح «النجاحات»، وتذكير الجميع بالتهديدات «روسيا، إيران، الصين، داعش/ الإرهاب الإسلامي»، وإظهار أنه ليس رجل ترامب. سيحظى جزء كبير من هذا بالدعم بين صانعي السياسات، ولكن يمكن أيضاً أن يكون له صدى لدى عامة الناس، وربما يعتمد على الفرصة الضئيلة بأن يكون هناك ضغط شعبي يدعم أيضاً استمرار السياسة الحالية في سورية، إن لم يكن عامة الناس، على الأقل بين أولئك الذين لديهم بعض هامش نفوذ.

ثالثاً: وهو مرتبط كثيراً بما ورد أعلاه، يريد



والقول: إنها تؤدي إلى فساد القائمين عليها، أو حصول الخلافات بسببها، كل هذا غير مبرر، لأن التسليم بهذا القول يعني: أن الفساد أمر واقع، من العبث رفع الشعارات لمكافحته في المجتمع.

إن موت الفضاء السياسي القديم يعني إزاحة الأخلاق السائدة المرتبطة به، وظهور ثقافة وأخلاق الطبقة الكادحة القائمة على التعاون والصدق وعدم الاستغلال. نحن نؤكد القدرة على إدارة اقتصاد المجتمع وفق برنامجنا ونرفع شعاراً: أعمق عدالة اجتماعية، وأعلى نمو، هو الذي يمنع من إثبات ذلك بمثال حي يحتذى.

كان كبيراً يخلق حالة غير فعالة ويحول المواقف السياسية الصحيحة إلى أحلام جميلة بعيدة عن الواقع.

إن القدرة المادية على الحركة ومساعدة الآخرين بعيداً عن الركض وراء لقمة العيش، هي التي توفر الفرصة لنشر سياسة الحزب وتوسعه.

يوجد الكثير من الرفاق لديهم خبرات في مختلف الاختصاصات ويعملون لدى أرباب عمل يجنون من ورائهم أموالاً طائلة.

من الممكن إدارة هذه المشاريع كما تدار مالية الحزب الحالية. إن الخوف من فشل مثل هذه المشاريع،

لماذا مبدأ النقد والنقد الذاتي؟

إن مبدأ النقد والنقد الذاتي ينسجم مع الديالكتيك القائل: بأن لكل ظاهرة جانبان، إيجابي وسلبي، وكل منهما يفترض وجود الآخر، وإن الصح ينطوي في داخله على الخطأ، وإن الذي لم يخطئ لم يولد بعد.

إن المخطئ قد يستطيع إقناع نفسه أنه الآخر، ولكنه لن يستطيع إقناع نفسه أنه غير مخطئ.

إن النقد والنقد الذاتي يساعد في الكشف عن جوانب الضعف في كل شخصية من الداخل والخارج.

إن النقد والنقد الذاتي يقتضي النظر إلى الظواهر والقرارات والمواقف من حيث كونها عابرة ومؤقتة وغير مقدسة، وقابلة للتطور باستمرار.

إن الانتقاد الموجه من خارج الحزب سواء من الصديق أو العدو يساعد في الكشف عن جوانب الضعف في سياسة الحزب ويحفز على تقويتها.

لماذا المشاريع والمؤسسات

الاقتصادية للحزب؟

إن فرق الكمون الحاصل بين السياسة الناجحة والقدرة المادية على نشرها وتطبيقها، كلما

مبدأ القيادة الجماعية

■ منظمة اللاذقية حزب الإرادة الشعبية

لماذا مبدأ القيادة الجماعية؟

إن القيادة الجماعية تعني: أن كل هيئة حزبية هي كائن اجتماعي له عدة أدمغة وعدة أعين وأيد، وهذا يعني أنه يتمتع بمختلف الاختصاصات، وقادر على رؤية وتلمس جميع جوانب الظواهر التي يدرسها، وتتوفر لديه منصة معرفية تفوق قدرة كل فرد لوحده. إن وحدة الإرادة والعمل والانسجام النفسي والعلاقات الحميمة بين مكونات هذا الكائن، هي البيئة التي تجعله أكثر فاعلية وقدرة على التطور.

إن القيادة الجماعية توفر لكل فرد فيها إمكانية تطوير جميع مواهبه وقدراته وتساعد على التخلص من نقاط الضعف في شخصيته. إن القيادة الجماعية تفسح المجال لظهور القائد الفعلي لها بعيداً عن القيادة الشكلية المنتخبة.

إن القيادة الجماعية تخفف الصراع الفردي من أجل المنصب.

إن القيادة الجماعية تقلل من احتمالات الخطأ في اتخاذ المواقف.

ما بين السطور في مشروع النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية



العدد، إلى لجنة الدائرة، إلى لجنة المحافظة ومؤتمرها العام، إلى المؤتمر العام والهيئات المنبثقة عنه بالانتخاب، وهي: المحكمة الحزبية والمجلس المركزي، الذي ينتخب هيئة رئاسة وأمناء، وترك العدد مفتوحاً حسب الظروف، والانتخابات تجري من تحت إلى فوق وفق المركزية الديمقراطية، لا أن تفرض القيادات فرضاً من فوق، وهذا مما يمنح الحزب وحدة الفكر والممارسة. الجديد في ذلك، جمع النظام الداخلي بين «الصلابة» من خلال طريقة الانتخابات، و«المرونة» بترك أعداد الهيئات مفتوحة حسب الظروف التي تتطلب ذلك، وخاصة مع بدء انفتاح الأفق أمام الحركة الثورية السورية، وعلى رأسها الحركة الشيوعية.

المحكمة الحزبية: منح مشروع النظام الداخلي المحكمة الحزبية الحق بتعيين ممثلين لها في لجان المحافظات، وهذا يسمح لها بالمتابعة المباشرة في مراقبة تطبيق البرنامج والنظام الداخلي وعمل الهيئات، بمعزل عنها.

الفصل الثالث، العقوبات:

الجديد هو حصر المشروع عقوبة الطرد بقرار من المحكمة الحزبية، وليس بالهيئات، وهذا يمنح المعاقب بالطرد الحق في الدفاع عن نفسه أمام المحكمة المنتخبة من المؤتمر.

الفصل الرابع، المالية:

حدد المشروع مصادر مالية الحزب، والجديد: أن مالية الحزب بسبب الظروف السابقة كانت غير واضحة المعالم وخاصة المساعدات، وبعد الترخيص وفق قانون الأحزاب، تودع في أحد المصارف، وبمسك الحزب دفاتر نظامية للمحاسبة، كما حدد صرفها فقط على الأنشطة التي تضبطها الوثيقة البرنامجية والنظام الداخلي وتقرها الهيئات.

حزب الإرادة الشعبية. هنا يؤكد الحزب أنه عابر للقوميات والأديان والطوائف، وعلى دولة المواطنة التي تشمل مكونات الشعب السوري كلها، وقد تثير الالتباس لدى البعض مفردة العربية التي تحصر الجنسية، وكون هذه القضية مرهونة بالدستور الحالي، وكون الحزب مرخص بموجبه وبموجب قانون الأحزاب، علماً أن هذه القضية موضوع نقاش، ومحتاجة لتوافق السوريين في إطار الحل السياسي القادم.

العضوية بمستويين، ناشط ومؤيد؛ والناشط وفق شروط العضوية اللينينية الثلاثة، من المفترض أن يمتلك المنصة المعرفية التي يستند إليها الحزب وفق برنامجه وهي الماركسية اللينينية، ووفق أهداف الحزب ومهامه الثلاث، والعمل في هيئاته، مع أفق إبداع مفتوحة استناداً إليها في المجالات المختلفة الفكرية والسياسية والتنظيمية، كون الماركسية اللينينية لا تعني الجمود، أي: أن يمتلك القدرة على التأثير بأن يكون داعيةً ومرحلاً، والمؤيد هو الذي يوافق على برنامج الحزب ويسانده مالياً ومعنوياً وهذا يسمح بعودة الحزب للجماهير وبتوسيع قاعدة الحزب الجماهيرية. وهذان المستويان الفصل بينهما ليس ميكانيكياً، فالعلاقة بينهما علاقة جدلية وفق القانون الماركسي، العلاقة بين الكم والنوع، فكلما توسع الكم يسمح بفرز ناشطين أكثر، والعكس أيضاً توسع النوع يزيد من توسع الكم، بسبب إمكانية تحول المؤيد إلى ناشط. ومن جهة ثانية، يبين أهمية العمل الجماعي مع تطوير دور الفرد.

الفصل الثاني، الهيئات:

الهيئات: تبدأ من المجموعة القاعدية المفتوحة

في إطار التحضير للمؤتمر العام، طرح حزب الإرادة الشعبية مشروع نظامه الداخلي للنقاش العام، من قبل الرفاق والأصدقاء وجماهير الحزب، للمساهمة في التعريف به، وتطويره، وضمن توجه الحزب في العودة للجماهير وكسر الهوة بين الجماهير والقوى السياسية، الهوة التي اتسعت كثيراً خلال العقود الماضية، نتيجة التراجع العام في الحركة الثورية، وسياسات التهميش للقوى السياسية وللجماهير في المشاركة في النشاط السياسي في البلاد، وهذا ما سمح لقوى النهب والفساد والظلمة بالهيمنة، وللتغلغل، وحرف الصراع عن جوهره الطبقي بين ناخبين ومنهوبين.

■ زهير المشعان

ما بين السطور

يتضمن مشروع البرنامج مقدمة من 5 فقرات مكثفة ومركزة ودقيقة في الأفكار وحتى في المفردات، وتعتبر بمثابة الدستور لمشروع النظام الداخلي، وأربعة فصول بمثابة القوانين، الفصل الأول: العضوية. والثاني: الهيئات المكونة للحزب. والثالث: العقوبات. والرابع: المالية.

المقدمة

تُعبّر عن هوية الحزب وأهدافه، الهوية الطباقية كحزب الطبقة العاملة وجميع الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، وأهدافه الأساس، هي: الأول: اقتصادي اجتماعي، بأن يسعى الحزب إلى تحقيق مصالحهم الوطنية والطبقية، وبناء نظام سياسي واجتماعي جديد، عبر تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي وأوسع عدالة اجتماعية، وهذا المفهوم للاشتراكية: يتجاوز ما علق بها من تشويه خلال العقود الماضية، ويفتح الأفق لتطوير الاشتراكية المعاصرة، اشتراكية القرن الحادي والعشرين.

الثاني: ديمقراطي، بالعمل على توسيع الحريات السياسية والديمقراطية، وهذا يعني تجاوز عقود التهميش للقوى السياسية

للجماهير ومشاركتها في الحياة السياسية للدفاع عن حقوقها، بكل السبل التي جرت مصادرتها سابقاً، كحق الإضراب والاعتصام وغيرها من الأساليب التي يمكن أن تبديها الجماهير.

الثالث: وطني، بالعمل على حماية الاستقلال الوطني والتصدي للمخططات الأمريكية في المنطقة والعالم، والنضال من أجل تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة.

وهذه الأهداف الثلاثة متلازمة، لا يمكن فصل أحدها، أو تقديم أحدها على الآخر، وهنا تطوير وتمييز في الموقف السياسي عن القوى السياسية الموجودة، سواء في المعارضة التي تتبنى الديمقراطية فقط، أو الموالاة التي تتبنى الوطنية فقط.. بغض النظر عن مدى جدية الاثنين في ذلك، حيث إن الوقائع والممارسات بعيدة عن ذلك، كما ويتجاهل الاثنان الهدف الاقتصادي الاجتماعي ويتفان حوله، في النهج الليبرالي الاستغلالي.

الفصول

الجديد في مشروع النظام الداخلي هو:

الفصل الأول، فصل العضوية:

يمكن لأي «مواطن» يتمتع بالجنسية «العربية» السورية أن يكون عضواً في

المؤيد هو الذي يوافق على برنامج الحزب ويسانده مالياً ومعنوياً وهذا يسمح بعودة الحزب للجماهير وبتوسيع قاعدة الحزب الجماهيرية

الرغيف..

أزمة فساد عميقة ومستمرة بلا حلول!



الأوقات، ولا ذرائع يمكن أن تكون مقنعة بهذا السياق بهذه المرحلة مهما كانت!

بمطلق الأحوال وبدون إطالة، من الواضح أن الرسميين يتعاملون مع الأزمة بسطحها، دون الغوص في عمقها بغاية حلها فعلاً، وهو ما جرى ويجري حتى الآن، والأسوأ هو الدفع نحو المزيد من الجوع والعوز للرغيف.

الفساد ثم الفساد ولا شيء غير
بكل اختصار يمكن القول مجدداً: أن لا حل نهائياً لأزمة الرغيف طالما استمرت عوامل النهب والفساد الكبير باسمه، وبغض النظر عن كل ما يقال عن دعمه المتنازل، أو عن خطوطه الحمراء الغائبة.

فعمق الأزمة مرتبط بتوريدات الدقيق والطحين، والصفقات الدولارية المليونيرة كقيمة تعاقدية لها دورياً، بالإضافة إلى ارتباطها بعمل الصوامع، والمطاحن «العامة والخاصة»، وبتهريب الدقيق التمويضي، كما أنه مرتبط بعمل المخازن «العامة والخاصة» وبشبكة السوق السوداء على الرغيف كحلقة نهائية مرتبطة بحاجات الاستهلاك الفعلي للمواطنين، وبدون حلحلة شبكات الفساد المرتبطة بعمق كافة هذه الحلقات لن تحل أزمة الرغيف بشكل نهائي.

المخصصات عن يمين، وكأنه إنجاز عبقرى يسجل باسم مقترحيه أو منفذيه لاحقاً، علماً أن هؤلاء أنفسهم هم مبدعو التعليمات المدعمة بالذكاء التي أوصلت حال الإزدحام على الطوابير لما وصلت إليه، مع عدم نفي أن هذا الإجراء قد يساهم بتخفيف الإزدحام على طوابير الانتظار بشكل جزئي ومحدود، لكنه بدون أدنى شك لن يحل الأزمة التي كرسها التعليمات نفسها على مستوى سوق الاستهلاك الأسري والفردى. الأكثر غرابة، أنه وبغض الأزمات التي من المفترض أن تسخر لها كل الإمكانيات وتحشد من أجلها كل الطاقات، أن يتم هدر وقت وزير حماية المستهلك ومدير عام المخازن، مع حاشيتهم، وسياراتهم جميعاً، وبوجود العدد الكافي من المصورين ووسائل الإعلام، فقط من أجل «الاحتفال» بإعادة تشغيل أحد المخازن في دمشق، بعد الانتهاء من أعمال الصيانة له، علماً أن الطاقة الإنتاجية لهذا المخزن لا تتجاوز 10 أطنان يومياً، وبالتالي، فإن حجم مساهمته على تخفيف حدة الأزمة يعتبر محدوداً جداً بمقاييس احتياجات مدينة كدمشق.

وبغض هذه الأزمة أيضاً، تجد أن مجمع أفران ابن العميد في دمشق مثلاً، المكون من خمسة مخازن، فيه ثلاثة مخازن متوقفة عن العمل في بعض

التعليمات التي حددت سقف الاستهلاك كرس حالة من العوز للرغيف كمصدر غذاء أساس للغالبية الفقيرة وكانت سبباً لتعميق وتعميم الأزمة من خلال تفاقم الجوع

أفراد الأسر الفقيرة. فقد تجاوزت أزمة الرغيف حدود مظاهر الإذلال على طوابير الانتظار، التي أصبحت طويلة مسافة وزمناً، بأشواط، مع كل الإهمال واللامبالاة الرسمية حيالها، بل على العكس، فبعض التعليمات والإجراءات الرسمية كرس الأزمة ووسعتها وعمقتها وعمقتها أكثر مما كانت عليه بكثير. فالتعليمات التي حددت سقف الاستهلاك اليومية لكل أسرة، دون الحاجة الفعلية، مثلاً، بالإضافة إلى كونها أحد أشكال تخفيض الدعم، وقد حققت وفراً على حساب الحاجات الفعلية تغنى به الرسميون بكل فجاجة، إلا أنها في واقع الأمر كرس حالة من العوز للرغيف، باعتباره مصدر الغذاء الأساس للغالبية الفقيرة، وبالتالي، فقد كانت هذه السقوف سبباً إضافياً لتعميق وتعميم الأزمة، من خلال تعزيز وتفاقم العوز والجوع، وسبباً لتعزيز دور شبكات السوق السوداء على الرغيف، باعتبارها إحدى البوابات المتاحة لترميم نقص الحاجة.

الرسميون والأزمة
القانع في الأمر، أن يجري الحديث عن إعادة النظر ببعض آليات توزيع المادة، مثل: أن يفسح المجال للمخصص بربطة واحدة يومياً أن يستلم هذه

تستمر أزمة رغيف الخبز وتتفاقم على مستويات عديدة، تبدأ من عدم كفاية الحاجة منه وفقاً لسقوف الكميات المسموح استلامها بموجب البطاقة الذكية لكل أسرة، ولا تنتهي بمظاهر الإزدحام على الطوابير، وبالعمق تبدأ بعوامل النهب والفساد، ولا تنتهي بإجراءات تخفيض الدعم على المادة.

سفير المحلي

فكافة الإجراءات التي تم اتخاذها باسم رغيف الخبز، ومن أجل مصلحة المواطنين، أثبتت فشلها الذريع حتى الآن، كما تهاوت كافة النزاع المسافة لتبرير هذه الإجراءات، فلا الأزمة تم حلها، ولا مصلحة المواطن تمت المحافظة عليها.

وقمة الإنجازات الرسمية على هذا المستوى تقزمت، مثلاً: بأن يتم الاحتفال بإعادة افتتاح أحد الأفران، أو بإعادة النظر بجزء من آليات توزيع المادة، وهذه وتلك من الإجراءات لا علاقة لها بجوهر الأزمة، وبالتالي، لن تحلها بكل تأكيد.

الدفع نحو الجوع رسمي

من المفروغ منه، أن الصور التوثيقية المتداولة عن الأزمة بمظاهرها السلبية الفاقعة، ليست أكثر إبلاماً وأشد وطأة على من يشاهدها ممن يعيشها ويعاني منها ويدفع ضريبتها، تعباً وارهاقاً وهدراً للوقت، وفوقها جوع يحوم على

70% من السوريين يستهلكون مياهاً ملوثة..



مجدداً، وأصبحت هذه المياه بعهدة ومسؤولة وحدات مياه الشرب فيها، وكذلك الحال بالنسبة لشبكات الصرف الصحي، فكيف الحال في المناطق التي لم تتعرض فيها شبكات المياه للضرر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أحد أهم الأسباب التي لا تعفي من المسؤولية، هو أن تكون هذه الشبكات قريبة من بعضها البعض، بحيث تتأثر برشح مياه الصرف الصحي إلى شبكات مياه الشرب، وهذا الجانب فني هندسي وهو بعهدة ومسؤولة طرفي المعادلة، المسؤولين عن شبكات مياه الشرب، والمسؤولين عن شبكات الصرف الصحي، وهذه المسؤولية لا تزول بالتقدم، وقد لا تستطيع شبكات الفساد أن تستمر بتغطيتها. أما الأهم، فهو أن ما يقال عن عقامة المياه في شبكات مياه الشرب، كزريعة للتهرب من المسؤولية، أصبح غير موثوقاً، بدليل ما يسجل من حوادث تلوث فيها، وبدليل استنكاف الكثير من المواطنين عن استهلاكها للشرب، هذا في حال أغفلنا ما يرد في التقارير الأهمية عن حجم المشكلة.

ملف حياتي وصحي هام

بعيداً عن نقاذف المسؤولية والتهرب منها، ربما من الواجب التأكيد على أن ملف شبكات مياه الشرب وسلامتها، وسلامة المياه فيها، لا يقل أهمية عن أي ملف صحي وحياتي آخر، خاصة وأن تداعياته ونتائجها الصحية والمرضية خطيرة بما فيه الكفاية، وقد تكون كارثية في بعض الأحيان، ومن المصائب أن يتحول هذا الملف - على أيدي بعض المستهترين أو الفاسدين والمتهربين من المسؤولية - إلى ملف كارثي يضاف إلى الملفات الكارثة التي يعيشها السوريون.

وأن الأسر السورية باتت تنفق 25% من دخلها على المياه، لافتاً إلى أن 15 مليون سوري على الأقل يعانون من تلك الأزمة». التقرير أعلاه، ربما يؤكد المؤكد من حيث حجم المشكلة، فيما يحصد المواطنون وحدهم تداعياتها ونتائجها دون أدنى شك، سواء على المستوى الصحي أو على المستوى المادي. مع العلم أن البرنامج الأممي بجزء من مهامه يقوم على إعادة تأهيل بعض شبكات المياه «الشرب والصرف الصحي» أيضاً، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عبر التمويل، وقد تزايد الاهتمام بذلك مع موجة انتشار «الكورونا» خلال العام الحالي، بحسب البيانات الصادرة عن البرنامج.

التهرب من المسؤوليات

قد يبدو أن مشكلة تلوث مياه الشرب بارتباطها بشبكات مياه الصرف الصحي ذريعة مقبولة لدى بعض المعنيين للتهرب من مسؤولياتهم وواجباتهم، لكن هل فعلاً من المفروض أن يعفى هؤلاء من هذه المسؤوليات؟! من المفروض منه، أن شبكات الصرف الصحي، وشبكات مياه الشرب، تعرضت إلى الكثير من الأضرار خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب الحرب والأزمة، وخاصة في بعض المناطق التي تعرضت بنيتها التحتية للتهتك وكانت بحاجة لإعادة تأهيل، لكن مع مرور الزمن سقطت ذريعة التهتك في البنية التحتية، والأهم: أنه من المفترض أن عمليات إعادة التأهيل استتمت في الكثير من المناطق، ليس بدليل ما تم صرفه من نفقات تحت هذا العنوان، فهذا الأمر قد يكون فيه الكثير من جوانب الفساد، بل بدليل إعادة ضخ مياه الشرب في شبكاتها

في منطقة وادي بردى في ريف دمشق الغربي، ناهيك عما ذكر أعلاه عن وادي العيون والمعضية، بالإضافة إلى ما سجل بهذا الصدد من حوادث شبيهة خلال السنوات القليلة الماضية في أماكن كثيرة أخرى. المشكلة، وإن بدت محصورة ومحدودة، إلا أن نتائجها كبيرة، فالأمثلة المذكورة أعلاه كانت فيها أعداد كبيرة من المصابين، ولعل ذلك كافٍ لتسليط الضوء عليها مجدداً.

قلة ثقة بالتجربة

على الرغم من أن مياه الشرب تستمر بالانقطاع لساعات طويلة يومياً، وأحياناً لأيام متتالية في بعض المناطق، بسبب التقنين فيها، أو بسبب عدم مواكبة ساعات تقنينها مع ساعات تقنين الكهرباء، ومع ذلك تكون فيها عكارة ورواسب، وأحياناً روائح كريهة أيضاً، ليضاف بعد كل ذلك عدم الثقة بسلامتها على الصحة.

ففي الكثير من البلديات يتم استخدام المياه الواردة عبر الشبكة الرسمية للغسيل والتغسيل فقط، بينما يتم شراء مياه الشرب من مصادر أكثر موثوقية، ما يشي بأن غالبية المواطنين في هذه المناطق قد فقدوا ثقافتهم بمياه الشرب التي تصلهم عبر الشبكات النظامية، وذلك عبر تراكم خبرتهم وتجاربهم المريرة معها، ولو تكبدوا كتلة إنفاق كبيرة جراء ذلك!

تقرير أممي يؤكد حجم المشكلة

في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صدر في شهر تشرين الأول الماضي، تم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام، ورد عن مشكلة المياه ما يلي: «أن 70% من السوريين يستهلكون مياهاً ملوثة وغير صالحة للشرب..

لم تنته قصة الإصابات بالتهابات الأمعاء في مدينة معضمية الشام بسبب تلوث المياه فيها التي حدثت الشهر الماضي حيز النسيان بعد، لتعاد كرة الحديث عن تسجيل إصابات بالتهاب الكبد الوبائي في منطقة وادي العيون في ريف حماه لنفس السبب «المياه» مجدداً، مع الإشارة إلى أن تسجيل الإصابات في وادي العيون ليس جديداً، فقد سبق أن تم تسجيل عدد من الإصابات خلال شهر آب الماضي أيضاً.

نوار الدمشقي

الحديث عن تلوث مياه الشرب غالباً ما يكون بسبب اختلاطها بشبكة مياه الصرف الصحي، مع اختلاف المناطق التي يتم رصد هذا التلوث فيها، وبغض النظر عن النتائج التي يسفر عنها هذا التلوث، مع التأكيد دائماً على عقامة المياه التي يتم ضخها في الشبكات الرسمية من قبل المعنيين.

صعوبة الرصد والأمثلة كافية

ربما من الصعوبة رصد ما يجري تداوله من حوادث تحت عناوين تلوث المياه، فالكثير من هذه الحوادث تمر مرور الكرام بسبب قلة عدد المصابين بأعراض مرضية متفاقمة تستقطب وسائل الإعلام، فيما تمارس الجهات المسؤولة عن المياه، سواء الشرب أو الصرف الصحي، الكثير من عمليات التعتيم عليها، مع محاولات رفع المسؤولية عنها بهذا الصدد، بل وتجسير جزء من مسؤوليتها للمواطنين في بعض الأحيان.

ففي مدينة السلمية مطلع العام الحالي جرى الحديث عن رصد تلوث لمياه الشرب فيها، وذلك بسبب اختلاطها مع شبكة مياه الصرف الصحي، وكذلك تم رصد تلوث لمياه الشرب مطلع العام

لا إمكانية لمزيد من التقشف والجوع!



المعتادة التي تتحدث عن آليات العرض والطلب، أو عن التكاليف، وغيرها من الذرائع التي تصب بمصلحة حيتان الأسواق وتجارتها وسماستها ومستورديها ومصدريها، على حساب المزارعين المنتجين كما على حساب المستهلكين، لكننا لا يمكن أن نغفل بعض ما ورد من أسباب إضافية بشكل غير رسمي، والتي تتحدث عن عمليات التصدير التي تزايدت خلال الفترة القريبة الماضية، علماً أنها لم تتوقف طيلة السنوات الماضية، وعن عمليات التهريب المستمرة للأغنام وللكتير من الخضار والفواكه، وكذلك للفروج والبيض ومشتقات الحليب، التي تؤثر بشكل مباشر على ما يتم التغني به بما يخص آليات العرض والطلب في الأسواق، بالإضافة إلى ارتباط تراجع قيمة الليرة الشرائية بالواقع المعيشي للمفقرين.

لقد تضافرت عوامل استغلال المواطنين، مع عوامل النهب والفساد، ليضاف إليها طبعاً عوامل اللامبالاة الرسمية اتجاههم من خلال مجمل السياسات المتبعة وعلى المستويات كافة، لكن المشكلة المتفاقمة، وغير المدركة بتداعياتها وكوارثها ربما، أن معدلات التقشف والجوع وصلت حدودها القصوى بالنسبة للغالبية الفقيرة، ولا مزيد يمكن إضافته إليها، وربما لم يبق إلا مشاهدة مزيد من الساقطين مرضاً بسبب العوز الغذائي، أو موتاً من الجوع!

فهل سنبدأ بمشاهدة هذه المظاهر المؤلمة وقد تفتشت، أم سيكون لهؤلاء المفقرين الجائعين قول آخر؟!

انخفضت معدلات استهلاك هذه المواد للحدود الدنيا أيضاً، لكن الإضرار بالنتيجة هو سيد الموقف في بعض الأحيان، فقد تزايدت معدلات التقشف على غالبية المواد الغذائية المستوردة نظراً للتفاوت الكبير بين أسعارها بالمقارنة مع القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد بات من المستحيل رصد أسعار هذه المواد والسلع، فأسعارها متبدلة ومتغيرة بكل ساعة في بعض الأحيان، وذلك بحسب ما يقرضه الموردون الكبار من هوامش ربح بالتوازي مع سعر الدولار المتبدل، بسبب استمرار تراجع قيمة الليرة.

مزيد من الجوع

الأسعار التي لم تقف عن الارتفاع فرضت على المواطنين موجة جديدة من التقشف بحدود الاستهلاك الغذائي، أي: مزيد من العوز بهذا المجال، بسبب عدم قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الفعلية منها بما يسد رمقهم، والنتيجة، أن سلة الاستهلاك الغذائي اليومي باتت أكثر محدودية، لتضاف إليها أيضاً مادة الخبز، التي وضع لها سقف استهلاك دون الحاجة الفعلية وبشكل رسمي أيضاً، ما يعني: أن الغالبية الفقيرة أصبحت أكثر فقراً وجوعاً. وطبعاً، كل ذلك معلوم ومعروف من قبل الرسميين بمختلف مواقعهم ومسؤولياتهم، بل وبعض القرارات والتعليمات الرسمية تدفع بهذا الاتجاه.

مزيد من عوامل النهب والفساد واللامبالاة

لن ندخل في متاهات مبررات رفع الأسعار

موجات ارتفاعات الأسعار على السلع والمواد في الأسواق مستمرة، وما يعني المواطن منها هي: أسعار المواد الغذائية التي أصبحت خارج حدود الاستيعاب، بعد أن خرج بعضها عن الموائد.

عاصي اسماعيل

و 1200 ليرة، والبطاطا وصلت إلى سعر 800 ليرة، والخيار وصل إلى 1000 ليرة، والباذنجان إلى 700 ليرة، وكذلك الملفوف، والبصل وصل إلى 1000 ليرة، أما الخس فسعره وصل إلى 500 ليرة، والبقدونس 250 ليرة.

مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق السعرية بين سوق وآخر، وبين مدينة وأخرى، وبحسب النوعية والتعبئة والتغليف.

مزيد من التقشف

خرجت اللحوم الحمراء من قائمة الاستهلاك اليومي للغالبية الساحقة والمفقر من المواطنين منذ عدة سنوات، وتبعها مؤخراً خروج بعض مشتقات الحليب أيضاً، وخاصة الأجبان، بعد أن ارتفعت أسعارها بشكل كبير، وأصبحت فوق قدرة المواطنين على الشراء، كما انخفضت معدلات استهلاك لحوم الدجاج، وبيض المائدة أيضاً، مع موجات الارتفاعات السعرية التي طالتها خلال الفترة القريبة الماضية، حيث دخلت حيز الاستهلاك الترفي بالنسبة لبعض الأسر.

أما السكر والرز والسمون والشاي والبن والمعلبات، وغيرها من المواد والسلع الغذائية المستوردة فقد ارتفعت أسعارها بشكل كبير مؤخراً، وذلك ارتباطاً بسعر الدولار، مع إضافة عوامل الاستغلال وهوامش الربح المضافة تحت عناوين الذرائع الممجوجة والمستهلكة «حصار- عقوبات - أزمة...» وسبق أن

كان من المتوقع أن ترتفع بعض أسعار الخضار التي شارف موسمها على نهايته، وهو أمر اعتاد عليه المواطنون بحسب الفصول والمواسم، لكن ومنذ زمن أصبح يتزامن ذلك مع مزيد من الاستغلال والتحكم بهذه السلع في الأسواق، والأكثر قسوة، هو استمرار ارتفاع أسعار بعض السلع التي لا علاقة بها بالمواسم الزراعية، مثل: الزيوت والسمون والسكر والرز وغيرها من المواد الغذائية الأخرى.

الخضار والفواكه على محك التقشف

من الطبيعي أن الفواكه باتت من المنسيات بالنسبة للغالبية الفقيرة من المواطنين، ومع ذلك فقد كان العنب مقبولاً من حيث السعر بهذا الموسم بالمقارنة مع غيره من أصناف الفواكه الموسمية، حيث استقر سعره خلال الموسم بين 700 - 1000 ليرة، لكنه استعاد أسعاره المرتفعة مجدداً مع اقتراب نهاية موسمها، وخرج من قائمة الاستهلاك، حيث تجاوز سعره 1500 ليرة، ليدخل البرتقال إلى المنافسة الآن بسعر 750 ليرة، بانتظار انخفاضه خلال الفترة القريبة القادمة، ربما!

أما الخضار فقد ارتفعت أسعارها بشكل كبير ولافت على غير العادة بمثل هذا الوقت من العام، فقد تراوح سعر البندورة بين 700



المشكلة المتفاقمة وغير المدركة بتداعياتها وكوارثها ربما أن معدلات التقشف والجوع وصلت حدودها القصوى بالنسبة للغالبية الفقيرة ولا مزيد يمكن إضافته عليها!

حتى الآن لم توزع مخصصات مازوت التدفئة للشتاء، وحركة النقل العام أقل بسبب عدم توفر المازوت... ولم تنته عملياً أزمة البنزين، فالمخصصات المدعومة قلت والأسعار ارتفعت، وما زال تأمين البنزين مشكلة، والأهم: أن الكهرباء لا تحصل إلا على أقل من نصف الطاقة اللازمة لتأمين الأساسيات، وفق تصريحات وزير الكهرباء، الفشل في تأمين تدفقات الطاقة هو فشل ذريع ومتكرر، وهو في جذر التدهور الاقتصادي الذي يجبر معه كوارث إنسانية أعمق.

أزمة الطاقة... أقل من نصف الحاجات الدنيا بين التمويل وتجاوز العقوبات



■ عشتار محمود

لماذا يصعب لهذه الدرجة تأمين تدفقات مستقرة من الطاقة؟! هل هي العقوبات؟! تنفي الجهات المسؤولة السورية أن تكون العقوبات سبباً أساسياً في الأزمة الاقتصادية الحالية، بل تشير إلى التكيف معها، وأنها كانت موجودة سابقاً... وترجع المشكلة إلى نقص الدولار، وتحديد نقصه لدى المالية العامة، وعدم القدرة على التسييد للموردين.

إن تأمين تدفقات الطاقة بحصة للفرد تقارب مستويات عام 2010 تعني عملياً تأمين ما يقارب 14 مليون برميل مكافئ نفطي، هذا لتلبية حاجات 15 مليون شخص فقط! وقد ترتفع هذه الحاجة إلى 18 مليون برميل مكافئ نفطي سنوياً، إذا ما كنا نتحدث عن تأمين الحاجات الواسطة من الطاقة لـ 19-20 مليون شخص عندما يتم الحديث عن إدارة كامل مناطق البلاد، أو إعادة اللاجئين من لبنان والأردن ومصر مثلاً...

وفق الإنتاج المحلي من الغاز والنفط لعام 2018 فإن تأمين هذه الكميات يتطلب استيراد ما يقارب نصف الطاقة الضرورية، وما يقارب 7 ملايين طن نفط خام. مع ما يحتاجه هذا من تدفقات مالية، واليات لتجاوز العقوبات وتأمين السفن وعبورها.

الحاجة إلى استيراد 7 ملايين طن نفط إن حاجات الاستيراد الضرورية وبالحدود الدنيا لعدد السكان حالياً، ولحل أزمة الطاقة تتطلب استيراد: 50 مليون برميل نفط خام سنوياً، وحوالي 140 ألف برميل يومياً... وهو ما يعادل 7 ملايين طن من النفط الخام سنوياً. مالياً، يمكن القول: إن تكلفة هذه المستوردات النفطية قد تقارب 2,5 مليار دولار سنوياً، وهي المبالغ اللازمة لتغطية هذه الحاجات «وفق الأسعار الحالية للنفط الخام العالمي مع هامش 10% إضافية: \$47 للبرميل». مع أن العقود الفعلية يمكن أن توقع على أسعار أقل في ظل تراجع الطلب العالمي على النفط، ولكن قد يصعب هذا في الحالة السورية. ومبلغ 2,5 مليار دولار يعادل اليوم ثلثي الموازنة السورية وفق دولار السوق، والأهم أنه مطلوب بالقطع الأجنبي.

إن شح الموارد المالية العامة وتحديداً من القطع الأجنبي هو المشكلة الأكبر في تأمين الطاقة، وعملياً لا يتوفر تدفق قطع أجنبي للخزينة العامة إلا من اليات، مثل: بعض الصادرات التي تقلصت إلى حد بعيد، والتي لا يعود إلا جزء من قطعها الأجنبي للخزينة العامة، إضافة إلى أنواع الرسوم وخدمات السفارات في الخارج وجوانب ثانوية أخرى... بينما المورد الأساس لتدفق القطع الأجنبي المتمثل بالحوالات في ظروف سورية الحالية، يتم تحويله إلى السوق السوداء.

إن آخر تقديرات رسمية للحوالات كانت في عام 2018 وقاربت في حينها 3 مليارات دولار كتلة الحوالات السنوية الواصلة إلى الجهات الرسمية، عندما كان سعر صرف المركزي والسوق متقارباً (480 ليرة في المركزي مقابل أقل من 500 ليرة في السوق). ويمكن



سفينة إيرانية في قناة السويس، ورغم نفي الجانب المصري أن الإيقاف سببه العقوبات على إيران أو سورية (إذ إن قوانين عمل القناة تمنع مصادرة السفن إلا بقرار من الأمم المتحدة أو بمخالفات على السفن) ولكن يمكن للعوامل السياسية الدولية أن تخلق أسباباً لمخالفة بعض السفن الإيرانية وهو ما يكون قد ساهم في عرقلة تدفق النفط الإيراني... ولكن هل يمكن منع كل تدفقات السفن بحجة المخالفات؟! على الأغلب أن تدفقات النفط الإيراني قد تباطأت مع جملة التعقيدات الأخرى، ومن ضمنها التكاليف المترتبة على عدم سداد كامل مبالغ الائتماني النفطي الإيراني من الجانب السوري رغم بيعه في السوق المحلية.

متكررة عبر السفن الصغيرة. «تشير هيئة قناة السويس مثلاً بأن الناقلات الإيرانية حملت إلى سورية في 2018 1,5 مليون طن من النفط بـ 55 سفينة عبرت القناة، أي حمولة وسطية للسفينة: 27 ألف طن من النفط وهي حاجة أقل من يومين». العقوبات على إيران ليست السبب الأساس في توقف هذه التدفقات، لأن إيران عرضت على لبنان في أزمته الأخيرة تأمين النفط بالعملة المحلية... قد تكون المشكلة مركبة، فالتدفق النفطي من إيران الذي توقف تقريباً مع نهايات 2018 وبداية 2019 ترافق مع بدء تصعيد العقوبات على سورية وعلى إيران، وتحديداً في مجال نقل النفط، وتجلي هذا في مصادرة

أن تعود هذه الحوالات إلى التدفق فيما لو تم تصحيح سعر الصرف الوهمي المتمثل بسعر 1250 ليرة، الذي لا يستخدم اليوم في أي تقدير للتكاليف، بل تسعر الحكومة كلف استيرادها وتحاسب المستوردين على سعر يفوق 2200 ليرة. بينما سعر 1250 ليرة للحوالات لا يفيد بشيء، إلا استمرار تدفق الحوالات للسوق السوداء.

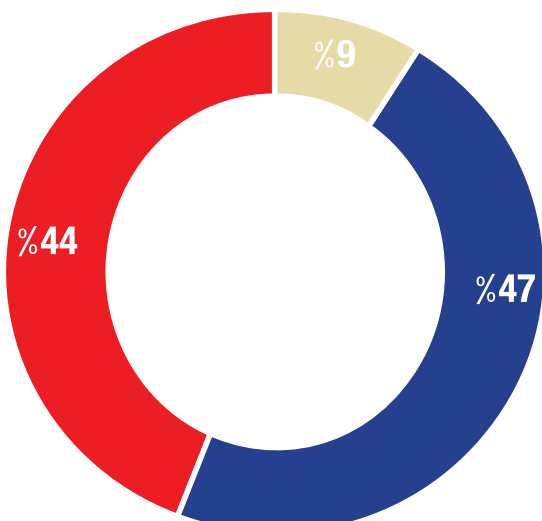
وهذا طبعاً أحد جوانب الموارد الأكثر وضوحاً وعملياتية، والمتروكة للسوق بوضوح، بينما الكثير من جوانب الموارد الأخرى متروكة أيضاً... مثل: ملفات الفساد التي تتالت الدعاية حولها في العام الماضي، وبيانات الحجز الاحتياطي التي لم توصل إلى أية نتيجة، ولم تزد قدرة الدولة على تأمين أي جانب من الأساسيات، بل على العكس تبادت سياسات تقليص المدفوعات العامة على الأساسيات وزيادة التحصيل من الخبز والمحروقات وغيرها.

الجانب الآخر المتعلق بالنقل

نمط التوريد الحالي لحاجات النفط والمشتقات لا يمكن أن يحل الأزمة أبداً... أو أن يزيد تدفق الطاقة، أولاً: لأن هؤولاء الموردين يستوردون كميات قليلة بأسعار مرتفعة وكلف عالية تفوق السعر العالمي 40%، وثانياً: لأنهم بشركاتهم متقلبة الوجوه واستيرادهم من تجارة النفط والمشتقات الدولية يكونون عرضة للعقوبات، ولا يؤمنون إلا كميات قليلة ومتقطعة وغير مستقرة. الطريقة الأخرى لتأمين التدفقات عبر إيران هي موضع تساؤل اليوم، فإيران كانت تعتمد آلية مدفوعات تتجنب العقوبات عبر الخط الائتماني الإيراني بين سورية وإيران، واستطاعت حتى عام 2018 أن تؤمن تدفقات دورية

الحاجات الكافية لـ 15 مليون شخص

14 مليون طن مكافئ نفطي



تأمين الحاجات الأساسية من الطاقة بمستوى عام 2010 لحوالي 15 مليون سوري فقط تقتضي استيراد 7 ملايين طن من النفط سنوياً وحوالي 140 ألف برميل يومياً



2,5 مليار دولار

إن استيراد 50 مليون برميل نפט خام لسد الحاجات الأساسية تصل تكلفتها اليوم إلى 2,5 مليار دولار مع احتساب السعر الحالي للبرميل وهامش 10% إضافي.

7 ملايين طن

إن تأمين الحاجات الأساسية من الطاقة بمستوى عام 2010 لحوالي 15 مليون سوري فقط تقتضي استيراد 7 ملايين طن من النفط سنوياً وحوالي 140 ألف برميل يوميا.

الخروج للعلن والمواجهة

إن تقليل المخاطرة في مواجهة العقوبات، ولتأمين تدفقات الطاقة يتطلب العلية والربط مع جهات رسمية، على العكس من العقلية المتبعة في التعامل مع العقوبات... الضرورة تقتضي أن تكون للحكومة السورية سفن نقلها الخاصة، وعقود مستقرة مع أطراف إقليمية أو دولية وبأسعار مثبتة واليات دفع بينية. وإن كانت الأطراف الدولية المستعدة للمساهمة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في الأزمة السورية موجودة، وتفتح هامشاً لتجاوز العقوبات، فإن النقص يكمن حتى اليوم في الإرادة السورية لحل الأزمات بطريقة جذرية... طريقة تقوم على دور لجهاز الدولة بحيث يمتلك سفن نقله، ويمتلك موارده المالية، ويمتلك قراراً جريئاً بتعبئة الموارد لتأمين الأساسيات، وصولاً إلى امتلاك القرار بالتعامل بعمولات أخرى سوى الدولار لتجاوز العقوبات. بينما لا يزال القرار السوري محصوراً حتى اليوم بالاعتماد على الوسطاء الذين يؤمنون دفعات صغيرة من الطاقة بشكل متقطع وبأسعار خيالية!

إن أزمة الطاقة هي عصب في إنقاذ الوضع السوري الاقتصادي والسماح باستمرارية الحياة... ولا يمكن أن تؤدي طرق توريد الطاقة الحالية والشح الكبير إلا إلى الأزمات الكبرى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. لأن الطاقة عصب الإنتاج وعنصر أساس في متطلبات العيش، ولا يمكن حل أزمات إنسانية أكبر إلا بحل أزمة من هذا النوع... فالطاقة اليوم لا تكفي لحوالي 15 مليون سوري في مناطق إدارة الحكومة، ولا يمكن أن تحل أزمات تاهيل البنى التحتية وعودة اللاجئين بأقل من نصف حاجات الطاقة الضرورية!

أكثر من نصف الشعب السوري

بين نازح داخل البلاد ولاجئ في الإقليم



6,4 ملايين سوري لا يزالون نازحين داخل البلاد، و5,5 مليون تقريباً هو تعداد اللاجئين السوريين في الإقليم... وهؤلاء وأولئك يشكلون نسبة 54% من سكان البلاد تقريباً في عام 2010 وهم الأقل استقراراً، والأكثر خسارة، والأكثر عرضة للدخول في الفقر والجوع...

الوضع الاقتصادي، واستقرار نسبي في مستوى الأسعار، وعودة بسيطة للنمو، جميعها كانت حوافز لعودة خجولة توقفت مع التدهور الاقتصادي، ومع عدم استكمال الحوافز.

وبالمحصلة، رغم عودة مليوني نازح إلى مناطق محددة وقابلة للسكن، فإن مجمل عدد النازحين لا يزال 6,4 ملايين إذ ازداد عدد النازحين داخل إدمب، وفي المنطقة الشمالية الشرقية. بينما لم تستطع البنى التحتية والخدمات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في ريف دمشق وحلب وحمص ودرعا والرقّة ودير الزور أن تسمح بعودة سكانها، سواء من المدن سورية الأخرى أو من الخارج...

أعمارهم أقل من سنة وصولاً إلى 5 سنوات، و50% من الأطفال الذين أعمارهم بين 6-17 سنة، وسجلت حالات حرمان عالية في مجالات الصحة والتعليم للأطفال.

خلال عامي 2017-2018 سجلت سورية عودة 2,1 مليون شخص إلى مساكنهم الأصلية: 721 ألف في عام 2017، وحوالي 1,4 مليون في عام 2018.

النسبة العظمى من العائدين إلى منازلهم هي من النازحين داخلياً، بينما عدد اللاجئين العائدين قارب 130 ألفاً، جُلبهم من لبنان والأردن. ولكن هذه العملية لم تستمر في عام 2019 بل ارتدت... إذ إن اتفاقيات الهدن في عامي 2017 و2018 وما ترافق معها من تحسن في

السوريين في الإقليم يقارب عددهم: 286 ألف لاجئ وأقل من 6% من مجموع اللاجئين. ورغم تدهور ظروفهم وتحديداً في فصل الشتاء إلا أن التقديرات تشير إلى أن سكان المخيمات قد يكونون أفضل حالاً من سكان التجمعات غير الرسمية التي لجأ إليها السوريون، وهو الحال في لبنان تحديداً، حيث لا توجد مخيمات للاجئين.

الأطفال هم الأكثر تضرراً من جوانب الحرمان المختلفة، ففي مجتمعات اللاجئين التي جرى تقييمها في الأردن، بلغت نسبة الأطفال السوريين الذين يعانون من الفقر النقدي، ومتعدد الأبعاد أكثر من 81% من بين الأطفال الذي

في تركيا يعيش 46% من اللاجئين السوريين دون خط الفقر، ويرتفع هذا المعدل إلى 73% من اللاجئين في لبنان، و78% في الأردن. أما في مصر فيعيش 69% من اللاجئين دون خط الفقر. ما يعني: أن قرابة 3 ملايين من هؤلاء اللاجئين في الإقليم يعيشون على دخل أقل من 1,9 دولار يوميا... وهو حال جميع الأسر السورية المعتمدة على العمل بأجر وفق الأجور الوسطية السورية داخل البلاد، وتحديداً الأسر التي فقدت منازلها، وتعيش بالآجار، وفقدت أراضي ومزارع أو ورشاً ومصالح، وخسرت استقراراً سابقاً، لتعتمد على العمل بأجر في مناطق النزوح. سكان المخيمات من اللاجئين

3,5 ملايين لاجئ في تركيا التي تضم أكبر تعداد من اللاجئين السوريين في الخارج، بينما يشكل اللاجئين في لبنان نسبة 13,4% من السكان، وتعداداً قارب المليون، بينما يشكل اللاجئون السوريون نسبة 6,5% من سكان الأردن... وهؤلاء هم اللاجئون المسجلون رسمياً، بينما الأعداد أكبر فيما لو تم إحصاء اللاجئين غير المسجلين. حيث تشير التقديرات إلى أن 73% من اللاجئين السوريين في لبنان البالغين من العمر 15 عاماً وما فوق لا يملكون إقامة قانونية، ما يعني أن فرصهم في التعليم والعمل محدودة، ويعملون في وظائف غير رسمية وخطرة ومدنية الأجر.

بعد ثماني سنوات من المفاوضات وقّعت 15 دولة آسيوية على ما يسمى اليوم أكبر اتفاق تجارة حرة عبر العالم RCEP يضم 30% من سكان العالم و29% من الناتج الإجمالي العالمي تقريباً، و28% من التجارة العالمية، الاتفاقية التي تجمع المتناقضات الآسيوية... يرى البعض أنها تدل على تغير جيوسياسي هام، وتحديداً بعلاقتها بالاتفاقيات الأمريكية «المعلّقة» في المنطقة.

الاتفاقيات الآسيوية... تزيح الاتفاقيات الأمريكية RCEP أكبر اتفاقية تجارة عالمية في آسيا



تتجاهل الممارسات غير الديمقراطية الصينية، داعياً الدول المشاركة للحد من التجسس الصيني! ولكن بالطبع الولايات المتحدة لم تكتف بهذا إذ لا يمكن فصل التوتر الجاري بين الصين وأستراليا عن المساعي الأمريكية للعرقلة، فأستراليا قدمت طلباً للتحقيق الدولي في منشأ فيروس كورونا وتحميل الصين المسؤولية، وردت الصين بتقييدات تجارية على دخول البضائع الأسترالية بقيمة قاربت 500 مليون دولار في الحبوب وحدها، ولكن هذا لم يمنع أستراليا من التوقيع على الاتفاقية.

لا يبدو أن الولايات المتحدة لديها الكثير من المرونة للتعامل مع آسيا عبر المفاوضات التجارية... ومستوى الأزمة يزيد من حدة وتوتر السلوك الأمريكي لتجأ إلى العقوبات والحرب التجارية، وترفع من شأن التدخل الأمني ضد الصين: عبر تسليح تايوان، والتدخل في هونغ كونغ، وأيضاً عبر ملف الإيغور في الصين، إذ أعلنت أمريكا مؤخراً أنها لم تعد تصنف الحزب التركستاني الإيغوري كمنظمة إرهابية.

ولكن، هذا لا يغير كثيراً من حقيقة أن التعاون الاقتصادي والتجاري يعمق العلاقات الآسيوية في المدى المتوسط والطويل، ويجعل الأدوات الأمريكية أمنياً وسياسياً أقل فاعلية. إذ تنبغي الإشارة أخيراً إلى أن اتفاقية RCEP هي جزء من مفاوضات الصين وأسوان حول جملة ملفات تعاون، من بينها مدونة سلوك في بحر الصين الجنوبي لإقرار الاستقرار والسلام في المنطقة التي تحاول الأساطيل الأمريكية إثارة البلبلة حولها.

الآسيويون لهذه الاتفاقية، وفي مقدمتهم: اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية، إذ يرى البعض أن هذه القوى الموجودة ضمن مجموعة العشرين تحتاج إلى موقع تفاوضي أعلى في العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. إذ من المتوقع أن تعود إدارة بايدن «فيما لو استقر لها الحكم الأمريكي» إلى التفاوض ضمن اتفاقية CPTPP للتجارة الحرة بين 11 دولة على ضفتي المحيط الهادئ، التي فعلتها اليابان في 2018 بعد إلغاء ترانم للاتفاقية الأمريكية.

RCEP بالجانب المرن منها واتساع أطرافها، تعطي رافعة في التفاوض لكل القوى الآسيوية مع الطرف الأمريكي حتى حلفائه... وتجعل مسألة الهيمنة الأمريكية عبر العلاقات التجارية معقدة. كما يرى البعض، أنها ستحضر نحو خطوات في العلاقات التجارية الصينية-الأوروبية، وقد تشكل دفعة للاتفاقية الشاملة للاستثمار الأوروبية-الصينية CAI التي يتم العمل عليها والنقاش حولها بين الكتلتين الاقتصاديتين الهامتين. والتي يمكن أن تكون أيضاً ضربة استباقية لاتفاق الشراكة عبر الأطلسي للاستثمار والتجارة TTIP بين الولايات المتحدة وأوروبا، والاتفاقية التي أقرت أيضاً في عهد أوباما وتم إلغاؤها في عهد إدارة ترامب.

المحاولات المواربة للعرقلة

الولايات المتحدة لم تعلق على الاتفاقية، ولم تستطع أن تمنع مشاركة حلفائها بها، باستثناء تعليق لنائب وزير الخارجية لشؤون اليابان وكوريا الجنوبية، الذي طلب من الدولتين ألا

سارعت إلى ترميم سلاسل الإنتاج والتبادل التجاري للتعاقي الاقتصادي، ما يعتبره البعض واحداً من العوامل التي سرعت توقيع الاتفاقية التي كانت أجالها التفاوضية مفتوحة حتى عام 2021.

الأمريكان واتفاقياتهم الملغاة

تأتي الاتفاقية في ظل المرحلة الخطرة والانتقالية في الإدارة الأمريكية، لتصبح قواعد التعاون الآسيوي أمراً واقعاً في وجه الإدارة الأمريكية الجديدة... أياً كانت الطريقة التي ستتوجه بها نحو الشرق الأقصى.

لا يمكن النظر إلى هذه الاتفاقية بمعزل عن اتفاقية TPP الشراكة عبر المحيط الهادئ، تلك الاتفاقية التي أقرتها إدارة أوباما، وخرجت منها إدارة ترامب. والتوافق الشرق آسيوي الواسع اليوم، يعطي دول وقوى المنطقة الحليفة والمتنافرة مع الأمريكان موقعاً تفاوضياً أعلى، فالولايات المتحدة لم تعد القوة التي تسنّ القواعد التجارية في المنطقة، وما حذر منه أوباما حصل فعلاً، إذ صرح سابقاً بأنه: «إذا لم تكتب الولايات المتحدة شروط هذه الاتفاقية... فإن دولاً أخرى، مثل: الصين ستفعل ذلك». وبالفعل لقد وقّعت دول المنطقة اتفاقية RCEP تتناسب شروطها مع هذه الدول، وليس مع القواعد الأمريكية التي كانت تقول حينها «تخفيض الرسوم الجمركية إلى الصفر لـ 99% من البضائع» وتستبعد الصين من هذه الشراكة، وتفرض جملة من الاتفاقيات الإشكالية لعلاقة الشركات الكبرى العابرة للقارات مع الدول.

لقد انضم حلفاء الولايات المتحدة

وكان من المتوقع أن تكون الهند ضمن الموقعين، ولكن انسحابها من التفاوض في العام الماضي أجل هذا الانضمام، وقد أعلنت الهند أن انسحابها مدفوع برغبتها بالحماية التجارية لاقتصادها، رغم أنها كانت لتكون ثالث أكبر اقتصاد ضمن المجموعة. المجموعة صرحت بأن الباب لا يزال مفتوحاً لتنضم الهند عندما تكون جاهزة، بل فتحت التصريحات الصينية الباب لتقول: إن الولايات المتحدة مرحب بانضمامها إن رغبت والتزمت باتفاقية تجارة حرة وفق قواعد آسيان.

«دول آسيان العشر هي: إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، فيتنام، الفلبين، كمبوديا، لاوس، ميانمار».

الاتفاقية ومرونة «تحرير التجارة»

تعتبر RCEP مرنة قياساً باتفاقيات التجارة الحرة العالمية، إذ وضعت قواعدها على أساس تفاوضي طيلة ثماني سنوات، وهي تركز على تسهيل التبادل التجاري والتعاون الاستثماري، حيث تخفض الدول الرسوم الجمركية على البضائع القابلة للمعاملة بالمثل، ويمكن لها أن تبقي الرسوم على البضائع الحساسة، وتحديداً في مجال الأغذية. كما أن الاتفاقية لا تفرض التزامات تتعلق بجوانب أخرى، مثل: معايير حقوق الملكية، ولا تتدخل في الجوانب المتعلقة بالقواعد البيئية والعمالة وشركات الدولة في الدول المشاركة، كما في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أو الشراكات الأخرى. إن البحث المقارن بين نمط هذه الاتفاقية للتجارة الحرة، وبين الاتفاقيات الدولية الأخرى لتحرير التجارة يحتاج تفصيلاً أكثر، ولكن من الواضح أن الاتفاقية تركز على إدارة حركة التجارة بمرونة، ولا تنطلق من هدف «إزالة التعريفات». كما أنها تركز على إدارة حلقات أو سلاسل الإنتاج العالمية والإقليمية المتركة في المنطقة.

دول آسيان والصين مهتمة بالاتفاقية نظراً للتعمق الكبير في العلاقات التجارية والاستثمارية بينها، إذ تسعى الصين إلى تحويل هذه العلاقات إلى أطر واتفاقيات مستدامة تحديداً مع التشديد الأمريكي، ودعوة الإدارة للدول المجاورة للصين بإيقاف قروض البنى التحتية وتكنولوجيا الجيل الخامس.

لقد كان عام 2020 نقلة كبيرة في هذه العلاقات إذ زادت الاستثمارات الصينية في منطقة آسيان بنسبة 70% حتى نهاية شهر أيلول بالمقارنة بالفترة ذاتها في العام الماضي. فحولت المنطقة كانت أول الخارجين بنجاح من أزمة فايروس كورونا، وقد

تم في صباح 15-11-2020 توقيع اتفاقية RCEP «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» في إطار لقاء قيادات كتل ASEAN ودول شرق آسيا الهامة الأخرى في لقاء افتراضي انعقد بين 13-15 نوفمبر 2020. المبادرة التي أتت من دول آسيان العشر للتعاون مع الصين منذ ثماني سنوات توسعت لتشمل: اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا.



لا يبدو أن
الولايات المتحدة
لديها الكثير من
المرونة للتعامل
مع آسيا عبر
المفاوضات
التجارية

الفروج المجمد.. ضربة قاضية لقطاع الدواجن



ضربة جديدة توجه لقطاع الدواجن، وقد تكون القاضية والأخيرة، وهذه المرة على يد مجلس محافظة دمشق، الذي أيد توجيه توصية إلى وزارة الاقتصاد مفادها السماح باستيراد الفروج المجمد.

■ عادل إبراهيم

المنتج لواقع حال ومال قطاع الدواجن، منذ سنين وحتى الآن، لن يستغرب ما وصل إليه من تراجع، والسبب الرئيس، المعاد والمكرر، هو ارتفاع التكاليف المتمثلة بشكل أساس بأسعار الأعلاف المتحكم بها من قبل المستوردين، بالإضافة إلى جملة من الصعوبات التي تعترض عمل المربين.

سياسات تقويض الإنتاج

لن نعيد الحديث عن أهمية قطاع الدواجن وحجمه ودوره وضرورته، فقد سبق أن تم إشباع هذا العنوان ومفرداته بالكثير من التفصيلات، كما سبق وأن عُدت الاجتماعات، المتتالية والكثيرة، والرسمية وغير الرسمية، من أجل معالجة أسباب تراجع، وتوقف بعض منشآته عن العمل، وخروج بعضها الآخر بشكل متتابع من الخدمة بشكل نهائي، وكيف انعكس ذلك سلباً على المربين والعاملين في هذا القطاع، وكذلك على المستهلكين، حيث تخلص هذه الاجتماعات بالعادة إلى مجموعة من القرارات والتوصيات والتوجيهات، لكن دون أن تجد لها صدقاً حقيقياً يخرج هذا القطاع المنتج من محنته المستمرة.

ويمكن اختصار الأمر بالتالي: لم ولن يستعيد قطاع الدواجن عافيته طالما بقيت السياسات والتوجهات بما يتعلق بالإنتاج عموماً، إضعافاً وتقويضاً، على حالها، وطالما بقي حيتان الاستيراد وأشباههم يجدون ضالهم ومصالحهم بهذه السياسات، كما يجدون من يسعى إلى توسيع حصتهم في السوق، ولتكبير نسب أرباحهم، على حساب الإنتاج والمنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني.

قاسيون نبهت

تجدد الإشارة إلى أن قاسيون كانت قد

أفردت الكثير من المواد المخصصة حول قطاع الدواجن عبر صفحاتها خلال السنوات الماضية، كما سبق لها أن نبهت من مساعي تقويض وإنهاء هذا القطاع، ومن الترويج لعمليات استيراد بدائل منتجاته.

ففي مادة سابقة بتاريخ 2020/7/13، بعنوان: «هل نتجّه نحو استيراد البيض والفروج؟» ورد التالي:

«قطاع الدواجن من القطاعات المنتجة على ذلك قد لا يكون بعيداً عن الاستهداف بغاية الإضعاف والتصفية، حاله كحال القطاعات المنتجة جميعها، زراعية أو صناعية أو حرفية، بغاية إخلاء الساحة الاقتصادية لعمليات الاستيراد على حسابها، وبما يحقق مصالح حيتان الاستيراد والفساد المحميين بالسياسات الحكومية المحابية لهم على طول الخط. فالمنتج لواقع ومال قطاع الدواجن، وما يتعرض له من صعوبات متراكمة ومتراكمة، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، وصولاً إلى تقلصه وانكماشه وتوقف الكثير من منشآته عن العمل، بالتوازي مع تراجع دور الدولة على مستوى الدعم الحقيقي له، بالإضافة إلى إضعاف دور مؤسسة الأعلاف، ربما يصل إلى الاستنتاج: أن بعض الحيتان والفاستين الكبار من مصالحهم ضرب وتوقيف هذا القطاع الإنتاجي الكبير عن العمل أيضاً بغاية توسيع قاعدة عملهم، عبر استكمال استيراد الفروج وأجزائه، من أجل الاستحواذ على المزيد من هوامش الربح لمصلحتهم، وهي لا شك كبيرة جداً ومغرية، ولو كان ذلك على حساب المواطن المستهلك، أو على حساب الأمن الغذائي».

وها هي محافظة دمشق تبدأ الخطوة الأولى بهذا الاتجاه عبر توصيتها باستيراد الفروج المجمد حالياً، طوعاً أو دافعاً أو شراكة، وربما

لن نستغرب اعتماد توصية لاحقة باستيراد بيض المائدة أيضاً، ولم لا طالما ذريعة مصلحة المستهلك، المستهلكة رسمياً، تفعل فعلها بالمزاودة على المستهلكين والمنتجين معاً!

«شو جابر ع المر»

المفروغ منه، أن المستهلك يفضل الفروج الطازج على المجمد، وقد سبق أن تم خوض تجربة بهذا السياق في مراحل زمنية سابقة، ولم يكتب لها النجاح المطلوب، وبالتالي لم تستمر، لكن مع استمرار تدهور الوضع المعيشي، وخروج الكثير من السلع الغذائية من سلة الاستهلاك اليومي لغالبية الأسر الفقيرة، بما في ذلك الفروج والبيض مؤخراً، بسبب ارتفاعات أسعارها، قد يجد الفروج المجمد، الذي بدأ الترويج له، فرصة له للوصول إلى موائد الاستهلاك من خلال منافسته سعراً للمتوفر من الطازج في الأسواق، لكن ذلك لا يمكن أن يصاغ ضمن مقولة مصلحة المستهلك أبداً، فالحالة الاضطرارية بالنسبة للمستهلكين مرتبطة بالواقع الاقتصادي المعيشي الذي ينطبق عليه القول: «شو جابر ع المر إلا الأمر».

نحو استكمال عملية القتل الممنهج

لا شك أن قطاع الدواجن سيتجه نحو نهايته في القريب العاجل في حال تمت الموافقة على توصية مجلس محافظة دمشق باستيراد الفروج المجمد، وبدأ هذا الفروج يغزو الأسواق، فمن المؤكد أن بعض منشآته ستخرج عن الخدمة بشكل نهائي، ودون رجعة هذه المرة، فالمنافسة في السوق ستكون خاسرة من كل بد، وستضاف إلى الخسائر السابقة، ما يؤدي بالنتيجة إلى إنهاء هذا القطاع وتصفيته بشكل نهائي.

أما الحديث عن مصلحة المستهلك بهذا الصدد، فهي ليست أكثر من ذر للرماد في العيون، كما أسلفنا، غايتها تمرير الصفقات الرابحة حكماً،

باسمه وبغاية المزيد من الضغط على القطاع لإنهائه، كي تخلو الأسواق من المنافسة لاحقاً لمصلحة كبار التجار والمستوردين، ومن خلفهم من الفاسدين طبعاً، ولا شك أنه بعد استكمال عملية القتل الممنهج لهذا القطاع ستستكمل حلقات الاستغلال للمواطنين المستهلكين بشكل أكبر وأوسع مجدداً، ليس على مستوى الأسعار فقط، بل وعلى مستوى المواصفة والجودة والمصدر أيضاً، فهذا ما عهدناه مع حيتان الفساد والاستغلال المنفلتين.

السياسات المجحفة وأطراف المعادلة

إذا كان جزء من المشكلة الخاصة والمزمنة بقطاع الدواجن مرتبطاً عضوياً بتكاليف الإنتاج المرتفعة على المربين، ودور حيتان استيراد الأعلاف بهذا السياق، بسبب تراجع وغياب دور الدولة بهذا الشأن، والنتيجة هي: ارتفاع أسعار منتجات هذا القطاع على المستهلكين في الأسواق، فإن الجزء الآخر والأهم مرتبط بضعف القوة الشرائية لليرة، وبتدني مستويات الأجور بشكل عام، وهذا الأمر ينعكس على المستوى المعيشي ومعدلات الاستهلاك عموماً، ولا يقتصر على منتجات قطاع الدواجن فقط.

فالحديث عن دعم القطاع بشكل جدي وحقيقي، واستعادة دور الدولة على مستوى استيراد الأعلاف لكسر حلقة التحكم والاستغلال، قد لا يحل مشكلة هذا القطاع على الطرف الآخر، والأهم من المعادلة المرتبط بالأجور وبالقوة الشرائية لليرة، كي يتحسن المستوى المعيشي للغالبية من السوريين، وهذا وذاك من الأجزاء المختلفة، بهذا القطاع أو غيره، مرتبطة ومتراصة مع جملة السياسات الليبرالية المعتمدة والمعمول بها منذ عقود، وبالتالي، نعود مجدداً للتأكيد على أنه لا حلول لأية مشكلة أو أزمة إلا بالخلاص النهائي من جملة السياسات المجحفة بحق الإنتاج والمنتجين والمستهلكين على السواء.

الحالة الاضطرارية
بالنسبة
للمستهلكين
مرتبطة بالواقع
الاقتصادي
المعيشي الذي
ينطبق عليه
القول: «شو جابر ع المر إلا الأمر»

أجوبة أوبارين عن نشوء الحياة «اليوم وفي المستقبل»



© Sputnik/Science Photo Library

«كثيراً ما يطرح عليّ سؤال فيما يتعلق باصل الحياة، وهو عن إمكانية نشوء الحياة الآن، في عصرنا هذا. ثمة الكثير من الالتباس حول هذا الموضوع في الأدبيات العلمية، وخاصة في أدبيات العلوم الشعبية. ويبدو أن هذا يرجع إلى حقيقة أن المسألة نفسها تُفسّر عادةً بأكثر الطرق تنوعاً. لذلك من المفيد النظر في جميع التنبؤات المحتملة لهذا السؤال» - من خاتمة كتاب «نشأة الحياة على الأرض» للعالم السوفييتي الكبير ألكسندر أوبارين.

■ الكسندر أوبارين*
تعريب: د. أسامة دليقان

كان أوبارين أكبر المساهمين بوضع نظرية علمية مفصلة عن نشأة الحياة على كوكبنا. نقدم فيما يلي تعريب الخاتمة التي يجيب فيها عن السؤال الذي طرحه أعلاه - وفق الطبعة الثالثة من كتابه 1956 بترجمته الإنكليزية التي أشرف عليها أوبارين بنفسه «علماً بأن طبعته الأولى بالروسية صدرت عام 1936».

هل تنشأ الحياة الآن في الوقت الحاضر؟

نعم، بلا شك، يجب أن تنشأ الحياة، باعتبارها أحد أشكال حركة المادة، في كل مرة تحدث فيها الظروف المناسبة لها في أي مكان في الكون. تظهر الأدلة الفلكية المعاصرة بشكل مقنع أنه حتى الآن، في أجزاء مختلفة من مجرتنا، هناك نجوم جديدة وأنظمة كوكبية جديدة. لا شك أن عملية تطور المادة في العديد من هذه الكواكب تتبع مساراً مشابهاً لما اتبعته على الأرض، وبالتالي، يجب أن تكون عملية تطور الحياة جارية عليها.

ومع ذلك، فإن الأشخاص الذين طرحوا السؤال مهتمون عادةً بجانب أكثر محدودية من المسألة: ما إذا كانت الحياة تتشكل الآن على الأرض، وليس في الكون بشكل عام. هذا جانب آخر لمسألتنا، ولكن حتى عندما يتم فهمها بهذه الطريقة، فلا يزال يتعين علينا تقديم إجابة إيجابية. كل يوم نلاحظ ولادة الكائنات الحية. تنشأ الكائنات الحية الآن، ولكن فقط بواسطة كائنات حية أخرى.

لا يمكن أن يحدث نشوء الكائنات الحية بهذه الوسائل إلا في مرحلة عالية جداً من تطور المادة. مع نشوء الحياة، أي: نشوء الاستقلاب [الأيض metabolism]، نشأت مسارات تركيبية وطرق جديدة وفعالة للغاية لبناء المواد الحية. من الواضح أن هذا لا يمكن أن يحدث قبل نشوء الحياة، وبالتالي فإن تطور المادة من اللاحياة إلى المرحلة الحية قد حدث في ذلك الوقت بوسائل بيئية للغاية ومعقدة كما أوضحنا سابقاً [عبر الكتاب]. في البداية، تطورت المواد العضوية على مدار مئات الملايين من السنين. ثم تم تحويلها إلى بوليمرات ذات وزن جزيئي مرتفع شكلت أنظمة فردية مفتوحة، ونتيجة للتطور الموجه لهذه الأنظمة ظهرت الكائنات البدائية الأولى، وهي أبسط أشكال الحياة. ولكن ما إن حدث هذا، حتى أخذ نشوء

الحياة من مادة غير حية يجري على نطاق هائل وبدقة هائلة، كما يمكننا أن نرى كل يوم وفي كل مكان في الوقت الحاضر.

«هل يمكن أن تنشأ حالياً حياة من مادة غير حية؟»

ومع ذلك، فإن اهتمام طارحي السؤال لا يدور عادةً حول نشوء المادة الحية بواسطة الكائنات الحية «أد يبدو هذا عادياً جداً بالنسبة لهم»، بل ينصب اهتمامهم بالأحرى على ما إذا كانت المواد الحية يمكن أن تنشأ الآن على الأرض بشكل أولي، أي: مباشرة في وسط طبيعي غير حي. هذا هو الجانب الثالث لسؤالنا.

يعطي الكثير من الناس إجابة نظرية بحتة على هذا، مقتنعين أنه بمجرد ظهور أي شكل من أشكال حركة المادة، فلا يزال يجب أن يستمر بالظهور الآن. ومع ذلك، فإن هذا الافتراض صالح فقط للكون ككل وليس لبعض الأنظمة المحدودة المعينة، مثل: الأرض. في هذه الحالة، يمكن أن تؤدي هذه الطريقة في عرض المسألة إلى استنتاج غير مبرر تماماً.

لتوضيح هذا سأعطي المثال البسيط التالي: كان نشوء الإنسان بلا شك أحد أهم مراحل تطور المادة. هذه المرحلة قابلة للمقارنة تماماً بنشوء الحياة. إذا كان نشوء الحياة ينطوي على ظهور شكل جديد لحركة المادة، الشكل البيولوجي، فإن الإنسان هو نتويع لهذا التطور البيولوجي، وقد تضمنت عملية نشأته الانتقال إلى شكل أعلى من حركة المادة، هو الشكل الاجتماعي. لا نشك في أن الإنسان نشأ على الأرض أثناء عملية تطور الحياة، ولكن لا يكاد يوجد أي شخص يزعم أن إنساناً نشأ في الوقت الحاضر على كوكبنا بطريقة أخرى غير أن يولد من إنسان آخر مثله.

دعونا نتخيل خزناً من الماء المَعْمَم والخالي من الكائنات الحية، ولكنه

يحتوي مواد عضوية متنوعة مذابة في الماء. إذا ترك الخزان لشأنه، فإن عمليات تحويل المواد التي وصفناها سابقاً ستحدث فيه ببطء. أخيراً، خلال ملايين السنين، سيؤدي هذا إلى نشأة الحياة. ومع ذلك، إذا أردنا إدخال الكائنات الحية الجاهزة في خزائنا، على سبيل المثال البكتيريا، سيكون مجرى الأحداث مختلفاً تماماً؛ في هذه الحالة، سيحتل الشكل الأكثر تطوراً لحركة المادة موقع الصدارة ويأخذ زمام المبادرة. في الحال، ستتوقف عملية تحول المادة الأحيائية إلى مادة حية عن اتباع المسارات البيئية القديمة، وستنمضي في الطريق الجديد، استناداً إلى الاستقلاب، وتحويل المواد العضوية في المحلول إلى مكونات البروتوبلازم الحي بسرعة هائلة. إن نشوء الحياة من مادة غير حية لا يمكن أن يحدث في ظل هذه الظروف. في الواقع، سيتم استبعاده تماماً، كما أشار داروين منذ فترة طويلة، وكما يمكننا بالفعل أن نرى ذلك في كل مكان في الطبيعة.

«هل يمكننا إعادة إنتاج الحياة اصطناعياً؟»

في بعض الأجزاء القصية من كوكبنا، والتي، لسبب ما، لا تحتوي كائنات حية، ولكن حيثما توفرت فيها الظروف المناسبة، فإن عملية التكوين الأولي للحياة قد تكون عملية جارية حتى الآن. ومع ذلك، إذا أردنا قبول هذه الإمكانية كواقع، فيجب أولاً اكتشاف العملية بالفعل أثناء حدوثها في ظل ظروف طبيعية، لكن لم ينجح أحد في القيام بذلك حتى الآن. يبدو أن النهج الأكثر عقلانية لحل مسألة نشوء الحياة هو دراسة الطرق التي يتم بها تحويل المواد غير الحية إلى مادة حية كما تتجلى في عملية الاستقلاب. إن الدراسة التفصيلية لعمليات الاستقلاب هي ما يمكن أن تقود إلى حل مسألة إعادة إنتاج الحياة اصطناعياً. من خلال دراسة هذا الشكل الرفيع من تنظيم المادة الذي يميّز الأجسام الحية، ستكون قادرين على المضي قدماً بشكل يفوق كفاءة الطبيعة بكثير، وستكون قادرين على تركيب الحياة بمعدل أكبر بكثير. يمكن للمرء أن يطمئن إلى أن هذا الأمر متروك للمستقبل غير البعيد



«الدراسة التفصيلية للاستقلاب هي ما يمكن أن تقود إلى حل مسألة إعادة إنتاج الحياة اصطناعياً»

الكسندر أوبارين

عالم كيمياء حيوية وبيولوجيا سوفييتي (1894-1980)، درس المنهج المادي الديالكتيكي وتأثر بعمل إنجلس «ديالكتيك الطبيعة»، كما يتضح من كثرة اقتباساته عنه في كتابه «نشأة الحياة على الأرض». كان أوبارين أول من افترض إمكانية نشوء الحياة العضوية من المكونات الكيميائية البسيطة لغلاف الأرض البدائي (منذ 1924 وقبل 5 سنوات من اقتراح العالم الشيوعي البريطاني جون هالدن فرضية مماثلة أيضاً). تأثر أوبارين بالانتقادات الفلسفية والعلمية التي وجهها إنجلس إلى فرضيات معاصريه من العلماء، مثل: ليبينغ الألماني، أحد مؤسسي علم الكيمياء العضوية، ولكن «هاو سطحي في البيولوجيا» حسب وصف إنجلس، ولا سيما في فرضيته غير العلمية عن «أزلية الحياة». عام 1953 اختبر الكيميائيان الأمريكيان هارولد أوري وستانلي ميلر فرضية أوبارين، عبر مزج بخار الماء مع غازات الميثان والنشادر والهيدروجين (أي: المكونات التي افترض أوبارين وجودها في غلاف جو الأرض ومحيطاتها قبل الحياة) وضعفاً المزيج بشحنات كهربائية «تحاكي الصواعق البدائية». وبعد أسبوع اكتشفاً تشكل جزيئات عضوية بسيطة تضمنت حموضاً أمينية «حجارة البناء الرئيسية للبروتينات التي هي مادة الحياة الأساسية».

الولايات المتحدة.. تغييرات في وزارة الدفاع وخطوات مرتقبة



فأخر خلافات دونالد ترامب مع مارك إسبر كانت عندما أعلن الأخير عن رفضه لاستخدام الجيش في مواجهة الاحتجاجات، معتبراً أن هذه الخطوة يجب أن تكون «الملاذ الأخير» لكن الأجواء الداخلية تتوتر بشكل متسارع، فمناصرو ترامب يجوبون الشوارع في الوقت الذي يدعم ترامب هذه التحركات، وقد شهدت العاصمة تجمعات لآلاف من مناصري ترامب الذي سار بموكبه ضمنهم.

والأكثر ترجيحاً، هو تحول هذه الاحتجاجات مع اقتراب موعد تسليم السلطة إلى مناوشات وصادمات عنيفة ومسلحة وهنا يمكن أن تكون التغييرات التي يجريها ترامب داخل البيت الأبيض مفيدة، وخصوصاً أن ترامب لم يعط تصريحاً حتى اللحظة لجو بايدن للإطلاع على التقارير السرية للاستخبارات الأمريكية، مما يجعله في موقع متقدم في بعض النواحي.

للوطن»، مضيفاً بأن على الولايات المتحدة أن تحول جهودها في هذه المرحلة الحاسمة من دور القيادة في الحرب ضد الإرهاب، إلى دور الداعم.

من جانب آخر يتخوف عدد من المحللين من أن إقالة إسبر وجميع مستشاريه ومعاونيه، إنما تعني عزم ترامب القيام بعمل عسكري مباغت ضد إيران، يكون أشبه «بضربة قاضية» ويرى البعض الآخر، أن القائم بأعمال وزير الدفاع سيقوم بعملية سحب سريع للقوات الأمريكية. لكن وعلى ما يبدو أن حالة الاستعصاء داخل الولايات المتحدة تزداد بشكل متسارع، ولن تسمح توازنات القوى بحركات بهذا الحجم، رغم أنه من الممكن القيام ببعض المحاولات. لكن قد تكون لهذه الإقالة المفاجئة تداعيات داخلية حقيقية، وخصوصاً إذا ما احتدت الصدامات بين المحتجين.

قد تكون لهذه الإقالة المفاجئة تداعيات داخلية حقيقية وخصوصاً إذا ما احتدت الصدامات بين المحتجين

لا تزال تفاعلات الانتخابات الأمريكية تفعل فعلها في البلد المنقسم، ورغم أن الرئيس المنتخب جو بايدن يتلقى التهاني والاتصالات من دول العالم، يستمر دونالد ترامب بهجومه على نتائج الانتخابات، ويقوم في نفس الوقت بخطوات سريعة مستغلاً ما تبقى له من وقت، قبل الموعد الرسمي لتسليم السلطة.

■ عتاب منصور

الثاني، وقام بتعيين مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب كريستوفر ميلر ليكون وزيراً بالوكالة حتى تاريخ 20 كانون الثاني 2021. وسارع المحللون السياسيون لتفسير هذه الخطوة، فبواحد الخلاف ظهرت منذ مدة، وكانت إقالته متوقعة، لكن توقيتها لم يكن مفهوماً. القائم بأعمال وزير الدفاع الأمريكي، كريستوفر ميلر أعلن في 14 تشرين الثاني عزمه «سحب القوات الأمريكية من أفغانستان والشرق الأوسط»، وجاءت تصريحاته هذه عبر رسالة رسمية، والتي تحدث فيها عن أن «الوقت قد حان للعودة

الخطوات المتسارعة التي يقوم بها الرئيس الأمريكي «منتهي الصلاحية»، بدأت تشغل الأنظار، وتطرح أسئلة حول قدرة ترامب على اللعب في الوقت الضائع، وإن كان هذا ما يحاول ترامب فعله حقاً، فهل ستكون لمخططاته هذه فرص حقيقية بالنجاح؟

تغييرات كبرى في وزارة الدفاع

أقال دونالد ترامب وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر بقرار مفاجئ يوم 9 تشرين

في أزمة قره باغ، إما يخسر أو يربح الجميع..

الحرب ونشر قوات السلام الروسية، ردود الفعل الحاصلة داخل كل من أرمينيا وأذربيجان، على اعتبار أن إحداهما «خاسرة» والأخرى «منتصرة»، في الوقت الذي تتفق به أغلب التحليلات أن الجميع، في المحصلة، كانوا خاسرين، ويأتي هذا بالطبع استناداً إلى رؤية جذور الأزمة التي تعود إلى وصف واعتبار أن كلاً من البلدين قد كانا عملياً شعباً واحداً ذابت فيه النزعات القومية قبل أن يجري تحريضها من جديد- بعد زوال السوفييت- لتشكّل هذه الأزمة القديمة-الجديدة بين الإخوة... ولذا فالانتصار الوحيد الحقيقي، في نهاية المطاف، لا يمكن إلا أن يكون جامعاً أيضاً بالنسبة للدولتين الأذرية والأرمنية طالما هي الخسارة الآن... وما يشكل خطراً الآن، هو الاستثمار الغربي لهذا التوهم داخل أرمينيا نفسها، لصنع توتر ينذر بأزمة داخلية فيها، والذي نرى مؤشرات الآن من تحركات المعارضة والظاهرات ومحاولات الاغتيال.

جميع الأطراف الأخرى إقليمياً ودولياً، مما يؤمن بشكل حقيقي فرصاً أكبر لإدانة السلام. إن هذا التوجه الروسي الأخير، باتخاذ دور أحادي وفاعل بإنهاء الحرب، بعيداً عن «مجموعة مينسك» التي تضم فيها روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، تشكل الخطوة الأولى نحو سحب الملف كلياً باتجاه موسكو، تطبيقاً لما قاله وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أواخر أيلول: بأن روسيا تقترح تقديم موسكو كمنصة للمفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان. ورغم أن حديث لافروف كان يهدف في ذلك الوقت إلى بحث سبل «وقف الصراع»، إلا أنه يفتح باباً أيضاً نحو حل الأزمة ككل، والتي قد تحتوي مستقبلاً أشكالاً عديدة قد تكون منها اتفاقات لترسيم الحدود، أو استفتاء شعبي في «جمهورية قره باغ» المعلقة ذاتياً، أو أية أشكال أخرى تؤدي بالمحصلة إلى تفاهات وتوافقات بين الأذربيين والأرمنيين نحو سلام مستدام وإنهاء الملف.

من الملفت في الفترة التي تلت اتفاق وقف



نحو إنهاء الصراع العسكري الدائر، ونشر قوات سلام روسية فقط في ناغورني قره باغ، ورغم محاولة تركيا إشراك نفسها بين هذه القوات، فقد كان رد موسكو واضحاً بالنفي التام، لما يسببه هذا الأمر من تناقض مع الجانب الأرميني، فروسيا تحظى بعلاقات جيدة ومتوازنة مع الطرفين، وبإمكانها لعب دور الوسيط بشكل فعال، على العكس من

■ ملاذ سعد

بعد وساطات وجهود عدة، روسية وتركية وغربية مشتركة، فيما بين تهدئات وهدن واتفاقات وقف إطلاق نار، حظيت بالفشل المستمر، وفي لحظة ذروة الحرب حينما أسقط الأذريون خطأ مروحية روسية، دفعت موسكو بشكل سريع وحاسم بطرفي الأزمة

انتهت الحرب في قره باغ بعد حوالي شهر من معارك كبرى كانت توحى بتصاعد أكبر على طول الخط، ولا مبالغة في القول بأن من أنهى المعارك عملياً هي روسيا فقط، لكن ورغم ذلك، لا تزال الأزمة جارية بلا حل للنزاع الأذري-الأرمني حتى الآن، ولا يزال من المبكر الحديث عن ذلك في هذه الأوقات، إلا أن التطورات الأخيرة بينت طريقاً ما لإنجاز الأمر، طريقاً لا مكان فيه للعبث الغربي تحديداً.

الصين ستنتصر قريباً في المعركة ضد الفقر!



وتاريخ عريق وممتد الى أكثر من 3000 عام، لكنها كانت أكثر المناطق فقراً في الصين، لأنها مناطق جبلية وعرة، مكونة من 229 قرية فقيرة، بمعدل فقر يصل الى 32,5%، وبعد 5 سنوات من مكافحة الفقر، وبحلول نهاية 2019، تم انتشال جميع القرى الفقيرة، وانخفض معدل الفقر الى 0,66% ويعود الفضل في ذلك إلى دعم الحكومة المحلية لمشاريع التراث الثقافي غير المادي، فقد تم إنشاء شركة اتصال لمسائل الأداء والتدريب في القرى، حيث يستطيع أكثر من 20 قروياً أداء فنون أوبرا «يانغ فه» المدرجة على لائحة التراث الثقافي غير المادي، ويحقق ذلك دخلاً جيداً للمؤدين وأسرهم، بالإضافة إلى عروض للتراث الثقافي، التي تعتبر إحدى وسائل مكافحة الفقر، فهي تساهم في السياحة، ويكسب 35 ألف قروي في البلدات القديمة قوت يومهم من أداء العروض، بالإضافة إلى صناعة الورق والأعشاب الطبية وغيرها من الصناعات المحلية المرتبطة بالسياحة.

الصين الأولى عالمياً

تتطلب عملية مكافحة الفقر أعلى درجات الضبط والتحكم في الموارد، وتنمية تلك الموارد إلى أقصى حد، مع المحافظة على مستوى عالٍ جداً من العدالة في التوزيع والتنمية، وعلى الرغم من مساحة الصين الشاسعة، والتنوع غير المحدود لسكانها، فقد استطاعت في فترة قصيرة جداً تحقيق الدول التي تنتشل الفقراء إلى مستوى الحياة الكريمة، وعلى الرغم من أننا لا نستطيع إنكار جهود المجتمع المحلي في كل قرية في الصين، لكن الفضل الأكبر يعود إلى الحكومة المركزية، التي استطاعت الاستفادة من كافة الموارد في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى تربيات للدهن وصناعة المعجنات. في منطقة خبي شمالي الصين، قام فريق عمل حكومي بافتتاح متجر بيع تجزئة يعتمد بطاقات عضوية تمنح حاملها سلعاً مقابل أعمال تطوعية يقوم بها القرويون، كالغناء بالمرافق العامة والوقاية من الحرائق، بالإضافة إلى عقد لقاءات لتبادل الخبرات والمساعدة في الحصول على قروض صغيرة.

أما في هاينان جنوبي الصين، فقد عاد الشباب إلى القرية - بعد أن هاجروا إلى المدن للبحث عن عمل - لإنشاء مشاريع تربية الطيور والدواجن والاستفادة من التسهيلات الحكومية عن طريق القروض المعفاة من الفوائد، وتم إنشاء شركات محلية جماعية يساهم القرويون فيها، ويتقاسمون الأرباح. وفي منغوليا، ساعدت التجارة الإلكترونية القرويين على الترويج وبيع منتجات الحبوب في مختلف مناطق البلاد. وفي فوجيان تم تطوير مشاريع سياحية لتحويل القرى إلى قرى نموذجية تؤمن فرص العمل لأهالي القرى، بمساعدة الفرق الحزبية في كل قرية، وتمويل بناء المستشفيات والمدارس. أما في جبال وولينغ، فقد تم إنشاء جمعية تعاونية لتربية الدجاج في الغابات، وساعدت الحكومة المركزية في شحن المنتجات إلى شنههاي القريبة مباشرة.

التراث غير المادي

على الرغم من أن المناطق المحيطة بسور الصين العظيم تتمتع بثقافة

كل قوى الحزب والدولة والمجتمع لمكافحة الفقر، وحققت نتائج ملحوظة، حيث تخلص 16,5 مليون شخص في المناطق الريفية الصينية من الفقر في عام 2013 و12,32 و12,4 و14,42 و12,89 مليون شخص على التوالي في أعوام 2015 و2016 و2017 على التوالي، أي: إنه تم تخلص أكثر من 10 ملايين من القرويين من الفقر سنوياً ووصلت نسبة الفقر في 17 مقاطعة إلى أقل من 3%.

مشاريع متعددة

اعتمدت الحكومة المركزية في الصين وسائل مختلفة في مكافحة الفقر عن طريق تحليل الميزات المحلية النوعية لكل مقاطعة، بالإضافة إلى حاجات السكان وقدراتهم، فمن مشاريع تنمية الزراعة إلى تطوير الصناعة المحلية، وحتى المشاريع الضخمة، تنوعت المشاريع بين مشاريع المجتمع المحلي والحكومات المحلية والحكومة المركزية، لتوفير فرص العمل للقرى والحد من الفقر. وفي منطقة شينجيانغ ساعدت لجنة القرية والوحدة البيطرية أهالي إحدى القرى في تربية الإبل، لتحسين دخلهم عن طريق بيع حليبها وجلودها، وتم إنشاء جمعية تعاونية واسعة النطاق لتربية الماشية من إبل وماعز.

في قرى أخرى من شينجيانغ، نظم فريق عمل مقيم في القرى وتابع لمكتب الضرائب المحلي تدريبات على طرق الزراعة، والتخلص من الآفات، لتوسيع المساحات المزروعة في القرى ومضاعفة إنتاجية المزروعات، والتحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العلمية. أما قرى أخرى فقد طورت مشروعاً لزراعة الفطر الأسود في التربة المالحة غير الصالحة للزراعة، بدعم من فرقة عمل حكومية،

يوسف داود

خطط متابعة

منذ بداية تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كانت الصين كلها، وخاصة المناطق الريفية منها، تعيش في حالة فقر، وقد وضع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية مكافحة الفقر في قمة الأولويات. ومع تحسن البنية التحتية والتعليم والخدمات الصحية الأساسية في المناطق الريفية، ومع إنشاء نظام الضمان الاجتماعي على أساس الاقتصاد الاجتماعي الريفي في ذلك الوقت، شهدت المناطق الريفية تحسناً ملحوظاً في التخفيف من حدة الفقر.

منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، تم تنفيذ العديد من البرامج للحد من الفقر، فطبقت على التوالي خطة رفع الفقر عن ثمانية مليون شخص من السكان من سكان الريف «1994-2000» وبرنامج مكافحة الفقر في المناطق الريفية «2001-2010» و «2011-2020»، وفي عام 2012 طرح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني هدف إنجاز بناء مجمع الحياة الرغيدة على نحو شامل بحلول 2020.

انخفض عدد الفقراء في الصين من 878 مليون في عام 1981 إلى 25,11 مليون في نهاية 2013 وهم يمثلون أكثر من 70% من إجمالي عدد الفقراء في العالم الذين تخلصوا من الفقر. وحققت الصين بذلك معدلات مرتفعة جداً لانخفاض الفقر، فانخفض معدل الفقر من 88,3% في 1981 إلى 1,9% في العام 2013، أي: بنسبة انخفاض تراكمية وصلت إلى 86,4%.

خطة «2011-2020»

منذ المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، حشدت الصين

اقتربت الصين من تحقيق النصر في معركة القضاء على الفقر التي بدأتها في 2012 لتكون من أوائل الدول في العالم تحقق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية، ولنصبح التجربة الصينية أكثر الأمثلة واقعية وقابلية للتطبيق في محاربة الفقر.

الصورة عالمياً

منظمة شنغهاي للتعاون تعقد اجتماعاً جديداً



عقدت «منظمة شانغهاي للتعاون» اجتماعاً جديداً لها يوم الثلاثاء 10 تشرين الثاني، باستضافة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبر الفيديو، جرى خلالها نقاش تطرق لعدد من المواضيع والملفات الدولية.

■ يزن بوظو

من المفيد إعادة التذكير والتعريف بالمنظمة أولاً، حيث تأسست في الصين عام 2001 وتضم الآن 8 دول أعضاء هم: «أوزبكستان، وباكستان، وروسيا، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند»، وأربع دول مراقبة أبدت الرغبة في الحصول على العضوية الكاملة: «أفغانستان، وإيران، وبيلاروس، ومنغوليا»، وستة شركاء حوار: «أرمينيا، وأذربيجان، وتركيا، وسريلانكا، وكمبوديا، ونيبال»، وتهدف المنظمة إلى تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والعلمية والتقنية وغيرها في «أوراسيا».

بيان المنظمة

أعلن أعضاء المنظمة خلال لقاءهم الأخير عدة تصريحات ومواقف موحدة، جاءت في بيان موسكو الصادر عن مجلس رؤساء المنظمة، منها: أن «الدول الأعضاء تؤكد دعمها الثابت لعمليات تعزيز الأمن المتكافئ، وغير القابل للتجزئة في أوراسيا على أساس مبادئ سيادة القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للزاعات».

وأضاف البيان: إن «الدول الأعضاء تؤكد تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب على أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها، والتعددية والأمن المتساوي، وغير القابل للتجزئة»، مشيراً إلى أن «هذه الدول ترفض المواجهة والصراعات، وتدعو إلى تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي».

كما أكد رؤساء الدول، مواقف بلادهم اتجاه الأزمات والملفات الدولية المشتعلة بحلها سلمياً وفق الحوار والحلول السياسية، ومنها: الأزمة السورية، حيث أكدت الدول الأعضاء في المنظمة على «موقفها المشترك بأنه لا بديل لحل الأزمة في سورية إلا من خلال الحوار القائم

على ضمان سيادة الدولة واستقلالها، ووحدتها وسلامة أراضيها» وأكد البيان: أن منظمة شنغهاي للتعاون تؤيد تعزيز عملية تسوية سياسية شاملة يقودها السوريون بأنفسهم، من أجل إيجاد حلول تلبى مصالح سورية والمجتمع الدولي، و «تم التأكيد على أهمية تكثيف الجهود الدولية لمساعدة سورية في إعادة إعمار البلاد بعد الصراع، والمساعدة في عودة اللاجئين و النازحين إلى ديارهم».

يذكر، أن المنظمة تشمل حالياً نحو 60% من أراضي أوراسيا و45% من سكان العالم، ولا يزال طريقها مفتوحاً نحو التوسع أكثر، حيث أكد المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون منظمة شنغهاي للتعاون، بختيار حكيموف، توجه هذه المنظمة الإقليمية إلى قبول عضوية دول أخرى، قائلاً: «يبقى موضوع توسع صفوف المنظمة مطروحاً دائماً على أجندتها، لأن المنظمة لا تستطيع التطور ضمن حدود ضيقة» مشيراً إلى وجود «16 طلب انضمام على الطاولة».

النشاط الإيراني مثال واحد

لقد صرحت إيران، أن حجم التجارة الخارجية لها مع أعضاء منظمة شنغهاي خلال سبعة الأشهر الأولى من العام الحالي قد بلغ 30 مليون طن، بقيمة 15 مليار دولار، وكان أكبر حجم للتجارة الخارجية الإيرانية يجري مع الصين، حيث بلغ 17 مليون طن من البضائع بقيمة 9 مليارات دولار، وتشكل الصادرات الإيرانية لمختلف الدول في منظمة شانغهاي الجزء الأكبر منها، بحجم 24 مليون طن بقيمة 8 مليارات.

إن هذه الأرقام التجارية الإيرانية رغم تواضعها عموماً، إلا أنها تشكل زيادة عما سبق خلال الأعوام الماضية، وتسير بشكل متصاعد، مما يساعد طهران في خروجها من أزمة الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الدول الغربية، وهي بحد ذاتها مثال واحد من مجموعة أمثلة أخرى تشكّلها

الدول المنضوية في المنظمة، بالتعاون الجاري فيما بينها، وبتشكيل فضاء اقتصادي وسياسي بعيد عن الهيمنة الغربية، وبالعلاقات دولية جديدة مبنية على التكامل والتكافؤ، وإن كانت الآن تسير وفق الرؤية الأوراسية وحدها، إلا أن هذا النشاط يتجاوز ذلك نحو أن وزناً دولياً عاماً قد غير ولا يزال من طبيعة الفضاءات الاقتصادية والسياسية في كل النظام الدولي.

هل من يقتدي؟

تُعاني العديد من دول العالم اليوم، الغربية والأمريكية منها أولاً، من أزمات اقتصادية حادة وعميقة، وأخرى من حصارات وعقوبات جائرة بحقها بغية إشعال التوترات فيها لمصلحة الغربيين المتأزمين، ويسيروا نحو المزيد من اشتداد هذه الأزمات والعقوبات الخانقة، وقد كانت «قاسيون» على طول الخط ومنذ أكثر من عقد، تقول وتؤكد على ضرورة «التوجه شرقاً» في العلاقات الاقتصادية والسياسية بعيداً عن الغرب ودولاره، الأمر الذي أصبح واقعاً اليوم... إلا أن المشكلة لدى بعض الدول، ومنها سورية، هي في تعنت المتشددين خلف مصالحهم المرتبطة مع الغربيين، بل وتعاونهم معهم، على حساب أزمات شعوبهم المعيشية، والأزمات السياسية التي تهدد مباشرة القضايا الوطنية في البلاد، التي تشكل «وحدة أراضيها» إحدى هذه القضايا...

في عالم اليوم، بتغير موازين القوى الجاري، والأزمة الرأسمالية عموماً، لا طريق لحلول دون قطع العلاقات مع المركز الرأسمالي الأمريكي والغربي عموماً، وبجزء أساس منه: الدولار كعملة تجارية أساسية ووحيدة، وهي الدعوة القديمة والباقية إلى حين تنفيذها... فلماذا التطور اتجاه واحد فقط، من لا يتكيف معه ويسير بمسيرته من أية قوة سياسية في عالم اليوم، إنما يمضي إلى الزوال عاجلاً أم آجلاً.

• اعتقلت الشرطة الأمريكية، يوم السبت 14 تشرين الثاني، ما لا يقل عن 20 شخصاً في العاصمة واشنطن، ضمن احتجاجات أنصار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، على نتائج الانتخابات الأخيرة.

• قالت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة يوم الأحد 15 تشرين الثاني: إن عدد الأشخاص الذين فروا إلى السودان بسبب الصراع في شمال إثيوبيا ارتفع إلى 20 ألفاً على الأقل.

• قال وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس: إنه يجب أن تكون أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استعداد لتعزيز فكرة الأمن المشترك مع روسيا، فبدون موسكو لا يمكن تحقيق هذا الأمن.

• أكدت الأمم المتحدة: أن الأطراف المتحاربة في ليبيا ستعيد فوراً فتح الطريق الساحلي الرئيسي الذي يربط بين شرق البلاد وغربها عبر خطوط المواجهة، في إطار اتفاق وقف إطلاق النار.

• أعلنت الحكومة الإيرانية: أن العقوبات الأمريكية ضد إيران تمنعها من الحصول على لقاحات مرتقبة ضد فيروس كورونا في إطار مبادرة «كوفاكس» لمنظمة الصحة العالمية.

• قال المعهد الوطني لإحصاء في فرنسا الثلاثاء: إن معدل البطالة في البلاد ارتفع بـ 1,9 نقطة خلال الثلث الثالث من العام الجاري، ليصبح بحدود 9% من مجموع القادرين على العمل.



في عالم اليوم بتغير موازين القوى الجاري والأزمة الرأسمالية عموماً لا طريق لحلول دون قطع العلاقات مع المركز الرأسمالي الأمريكي والغربي عموماً

الهند محور الإستراتيجية الأمريكية



للولايات المتحدة أسباب كثيرة تدعو نخبةها السياسية للسعي إلى محاربة واحتواء وعرقلة الصين وتقديمها، وجميع هذه الأسباب تصب في محاولة الحفاظ على هيمنتها العالمية. ضمن هذا التصعيد العسكري والاقتصادي يحاول الأمريكيون حشد تحالف مع الدول المحيطة والقريبة من الصين في محاولة «احتوائها»، وقد تكون الحلقة الأكثر ترويحاً هي أن الهند ستكون «القوة العظمى» الصاعدة التي توازن الصين وتكبحها. ومما يبدو فالنخب الحاكمة الهندية ترى بقاءها متناغماً مع عسكرة الهند، وتحويلها إلى «راس حرب» أمريكية في الإقليم، غير أبهين بما يعنيه هذا من خطر وتهديد للشعب الهندي.

■ وحدة أبحاث الاقتصاد السياسي* تعريب: عروة درويش

يتشابه الدافع الجيوسياسي ضد الصين، بقيادة الولايات المتحدة وأرضه الهند، مع مصالح اقتصادية محددة. لكن هذا لا يعني بأن الشركات متعددة الجنسيات ستسحب من الصين بين عشية وضحاها، ولا أن الهند يمكنها إيقاف وارداتها من الصين، ولا أن الهند ستكون المستفيدة من جميع الاستثمارات التي ستخرج من الصين. بالنسبة للشركات الغربية متعددة الجنسيات، فالبنية التحتية في الصين وتجميع الشركات والإعانات والقوى العاملة المدربة والمرونة في القيام بتغييرات الإنتاج والتسليم على الوقت، هي في الكثير من الحالات ميزة كبرى لا تسمح بالتخلي عنها بسرعة. فرغم أن تكاليف العمالة الصينية قد ارتفعت، فهي لا تزال تشكل أجزاءً من التكاليف في الولايات المتحدة، أو حتى في المكسيك. وضعت الشركات من الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة طوفاناً من الاستثمارات في الصين. كل هذا يعني أن التحول عن الصين قد يستغرق وقتاً يختلف من قطاع لآخر.

ومع ذلك فالتمسك بخطاب احتمالية تحول استثمارات كبيرة من الصين إلى الهند يساعد النخب الحاكمة على توجيه السياسة الهندية لتصبح أكثر تلاؤماً مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وذلك بغض النظر عن مدى تحقق هذا الأمر في نهاية المطاف. لا يبدو القطع السريع فيما يخص التجارة مع الصين حلاً عملياً بالنسبة للهند. كانت

الصين هي الشريك التجاري الأكبر للهند بين عامي 2013 و2018. ورغم أن الولايات المتحدة قد احتلت تلك المرتبة بعد ذلك، فلا تزال الصين شريكاً تجارياً كبيراً جداً. خلافاً للولايات المتحدة التي تستورد من الهند أكثر مما تصدر، فالصين تحصل فائضاً تجارياً كبيراً مع الهند. صاغ الباحثان دار وراو الأمر: «التجارة الهندية-الصينية يمكن تلخيصها بتوريد الهند للمواد الخام والمواد نصف المصنعة إلى الصين، بينما تستورد بضائع رأس المال والمواد نصف المصنعة الهامة لصناعة الأدوية والغزل الصناعي من بين بضائع أخرى». الاعتماد الهندي على الصين في العديد من القطاعات ليس بالأمر الذي يمكن تجاهله، ويمكن أخذ المواد الدوائية الفعالة كمثال: صناعة الأدوية الهندية الشهيرة مقتصرة على تصنيع صيغ مريحة من مواد دوائية فعالة مستوردة. وعليه، فأيّة إعاقة للواردات الصينية سيضع في خطر كلاً من الصحة العامة، وكذلك الصادرات الهندية. الاستثمار الرأسمالي الصيني في الهند متركز في قطاع التكنولوجيا البارزة في شركات، مثل: Ola و Zomato. تقول التقارير: إن ثلثي الشركات «أحادية القرن»-الشركات الناشئة التي تقدر قيمتها بمليار دولار فأكثر لديها مستثمرون صينيون.

على هذا يبدو بأنه صعوبة فصل الهند لنفسها عن الصين، أكبر من صعوبة فصل الصين لنفسها عن الهند. ومع ذلك فالنخب الحاكمة في الهند مستمرة باتخاذ خطوات تضعفها في مسار تصادمي مع الصين.

الخروج، لكن ليس إلى الهند
في مقابلة لرئيس الوزراء الهندي مودي قال: «شهدنا تشكل نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية. سيحدث شيء قريب من هذا بعد كوفيد-19... هذه المرة ستقود الهند حافلة التصنيع والاندماج في سلاسل التوريد العالمية. لدينا ميزات محددة فيما يتعلق بالديمقراطية والديمقراطية والطلب».

بعد الحديث الطويل في وسائل الإعلام في نيسان وأيار عن أن ألف شركة صناعية أمريكية ستعيد النموذج من الصين إلى الهند، يبدو اليوم هذا الكلام مجرد همهمات إعلامية ضمن أجندة الحرب الأمريكية «الباردة» ضد الصين.

أولاً: لم تنقل الكثير من الشركات الأمريكية مصانعها خارج الصين كما قدرت المراكز الإستراتيجية التابعة للنخب الأمريكية والهندية. ثانياً: الشركات التي غادرت الصين لم تنتقل جميعها إلى الهند. وعدم انتقال هذه الشركات إلى الهند يعود: أولاً: لأسباب اقتصادية، مثل: البنية التحتية الأضعف التي تعني المزيد من التكاليف اللوجستية للإنتاج والنقل. وثانياً: إلى لائحة طويلة من أساليب الحكم السائدة في الهند، فالمعاملات القانونية للبدء في الأعمال في الهند تفوق بكثير تلك الموجودة في الصين، بمقدار الضعف كما قدرت منظمة التعاون والتنمية. ثالثاً: نظام الضرائب المتغير غير الثابت، وحيث الضرائب أعلى بكثير منها في الصين. فرغم تخفيض ضرائب الشركات من 40% إلى 25% مؤخراً، تبقى هناك رسوم كثيرة مفروضة. بينما في الصين ضريبة الشركات محددة بـ 25% وتحصل الشركات الصناعية على العديد من الإعفاءات تجعل الضريبة الفعلية 15%.

تحاول النخب الحاكمة الهندية أن تسوق لعدد السكان الكبير في الهند بوصفه ميزة للشركات القادمة، لكن الأمر ليس بهذه البساطة. فمن أصل 1,3 مليار هندي، هناك 800 مليون فقير، أو من الشريحة الأدنى من متوسطي

الدخل، والذين يعتمدون بشكل أساسي على المنح الغذائية الحكومية حتى ينجوا. بينما الصين على المقلب الآخر، فهي ليست بلداً منتجاً بل مستهلكاً أيضاً، فليها 800 مليون إنسان من متوسطي ومرتفعي الدخل. لهذا وكمثال نجد بأن السوق الصينية شكلت ثالث أكبر سوق لمنتجات أبل في عام 2019، وهي السوق الأكبر في آسيا. في عام 2019 كانت القوة الشرائية للمواطن الهندي فقط 20% من مثيلتها للمواطن الصيني «2104 دولارات مقابل 10261 دولاراً».

وفقاً لدراسة أجرتها مجموعة نومورا اليابانية المالية: الشركات التي تجر على الخروج من الصين لن تتوجه غالباً إلى الهند. فإذا ما نظرنا بشكل خاطف إلى الشركات التي غادرت الصين منذ بدء الحرب التجارية الأمريكية الصينية في عام 2018 وحتى نهاية 2019، فهي 56 شركة فقط. من بين هذه الشركات هناك 26 انتقلت إلى فيتنام، و11 شركة ذهبت إلى تايوان، و8 إلى تايلاند، و2 إلى إندونيسيا، و6 منقرقات، و3 فقط إلى الهند.

شعار «الهندي-الهادئ» البراق

في الأعوام الأخيرة، انضمت الهند بشكل واضح إلى تحالف قوى تستهدف الصين. كان شعار الدبلوماسية الهندية البراق في هذه الأعوام هو مشروع «الهندي-الهادئ»، ليبل على أن الهند ترى أن مصالحها الإستراتيجية تمتد لتصل إلى بحر الصين الجنوبي على الأقل. من الوهم الادعاء بأن مصالح الهند الأمنية تمتد إلى المحيط الهادئ، الحقيقة أن أحلام النخب الحاكمة بالتحول إلى قوة عظمى هي التي تتمدد إلى أبعد من حدود الهند، وأبعد بكثير من قاعدتها المادية التي تشمل قدراتها العسكرية والاقتصادية. ينعكس حجم هذه الطموحات في الكتابات واسعة الانتشار لراجا موهان، المعلق الإستراتيجي والعضو السابق في مجلس الأمن القومي الهندي، المقنع بأن الهند هي وريثة الراج البريطاني: «كان الراج هو حامي الأمن الرئيسي

هذه المرة ستقود الهند حافلة التصنيع والاندماج في سلاسل التوريد العالمية لدينا ميزات محددة فيما يتعلق بالديمقراطية والديمقراطية والطلب

ضد الصين. «2: الاحتواء»

تتخلى عن خوفها من تعزيز مصالحها الحيوية الوطنية وتحيزها شبه التلقائي لإرضاء الأصدقاء والأعداء على حد سواء. يمكن للحكومة الهندية أن تصحح المسار بأن تركز على المضي بسرعة للحصول على قوة نووية مع طاقة نووية حرارية مجربة وصواريخ بالستية. لا شيء أقل من هذا سيفقد الحلفاء الآسيويين بأن للهند القدرة على أن تكون قوة موازنة فعالة ضد الصين في المنطقة، أو أن تفرض احترام الهند في واشنطن».

لهذا وضمن هذا السياق أعلنت الولايات المتحدة في إستراتيجية الأمن القومي لعام 2017: «نرحب بظهور الهند كقوة عالمية رائدة وشريك إستراتيجي ودفاعي أقوى».

الوصول إلى هدف «هند أقرب إلى الغرب»

إذا ما جمعنا كل ما تحدثنا به ضمن سياق، فالعدوانية المتزايدة بين الهند والصين منذ نشوء كوفيد-19 والتي بلغت ذروتها في الاشتباكات بين الجيشين عند خط السيطرة الفعلية، جميعها تخدم احتياجات إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في المنطقة. بصراحة مذهلة وبحماس استقبلت صحيفة النيويورك تايمز الاشتباكات الحدودية بين الصين والهند، بوصفها الخطوة النهائية في رحلة الهند نحو تحالف مع الغرب ضد الصين: «لأعوام، حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها إقناع الهند بأن تصبح شريكاً عسكرياً واقتصادياً أقرب لمواجهة الطموحات الصينية، واضعين إياها في إطار قيام أكبر ديمقراطية في العالم بموازنة أكبر ديكتاتورية. هذا الأسبوع أصبحت فكرة مثل هذه المواجهة أكثر واقعية حيث اشتبك الجنود الهنود والصينيون... ومع تعرض الصين لتدقيق وانتقاد جديدين بسبب جائحة فيروس كورونا، بدا أن المسؤولين الهنود مؤخراً أكثر جرأة في اتخاذ الخطوات التي جعلت الدبلوماسيين الغربيين يشعرون بأنهم بدأوا يدركون هدفهم في هند أقرب إلى الغرب. والبعض يعتقد بأن القطع مع الصين سيدفع الهند أكثر في هذا الاتجاه...».

شعر أحد الدبلوماسيين الغربيين بأن أزمة فيروس كورونا «قد جعلت الهند أكثر رغبة ببناء علاقات أقوى لمساعدتها في التعامل مع الصين، وبأن الدبلوماسية مع الهند تسير بسلاسة أكبر من أي وقت آخر. الجميع يرغب بالتحدث بشكل خاص عن أسلوب التعامل مع الصين في عالم ما بعد كوفيد».

السيد جوخال، وزير الخارجية الهندي الأسبق، يعبر عن اتجاه النخب الحاكمة الهندية أفضل ما يكون. قال: إن البلدان لم يعد بإمكانها تجاهل انتهاكات بكين، وعليها أن تختار إما الولايات المتحدة أو الصين: «في حقبة ما بعد كوفيد لم يعد التمتع بأفضل ما في العالمين خياراً».

■ تنشر وحدة أبحاث الاقتصاد السياسي، ومقرها مومباي، الهند، مجلة «جوانب من اقتصاد الهند»، ومجموعة من المنشورات البحثية باللغات الإنجليزية والهندية واللغات الهندية الأخرى. تم اقتباس هذا المقال من: **Crisis and Predation: India, COVID-19, and Global Finance**، وهو كتاب إلكتروني سيصدر قريباً من مطبعة المراجعة الشهرية.

بتصرف عن: **the COVID-19-India, United States, and China Why manufacturers are not rushing from China to India**



الهادئ، وفقاً لمحللين: «تمنح الولايات المتحدة الآن الهند ذات الوضع الذي تمنحه للدول الأعضاء في الناتو تقريباً».

كما أن الهند تقوم بمهمة بناء علاقات وطيدة مع عدد من الدول في الإقليم، من ضمنها إندونيسيا وفيتنام وميانمار وسنغافورة والفلبين. ولا تبذل الهند أية محاولة لإخفاء حقيقة أن هذه الجهود تستهدف الصين. قد تشارك أستراليا في مفاوضات مابالاب السنوية في 2020 مع الولايات المتحدة واليابان والهند. قامت البحرية الهندية مؤخراً بالإبحار إلى جانب البحرية الأمريكية واليابانية والفلبينية في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. الهند وإندونيسيا توصلتا لاتفاق لتطوير وإدارة ميناء سابانغ الموجود بالقرب من مضيق ملقا الإستراتيجي الذي تمر عبره الشحنات الذاهبة إلى الصين.

مصالح الهند المبعثرة

في واقع الحال لا تبدو هذه التحركات منطقية من زاوية الأمن الخاص بالهند. بل على العكس تورط الهند في مغامرات بعيدة، وتهدد بدفعها إلى حروب تخدم مصالح الولايات المتحدة، وليس مصالح الهند. لو أن الهند تسعى إلى تحقيق مصلحتها الخاصة فستدرك نوايا الولايات المتحدة التي تصنفها «قوة عظمى» وستنسحب على الفور من تحالفات الحرب.

إن نظرة واضحة يقيم فيها الهنود مصالحهم وإمكاناتهم ستعرض للخطر كامل مشروع «الهندي-الهادئ». لن ينجح هذا المشروع إلا إذا نجحت خطط النخب الحاكمة بتصنيف الهند لنفسها «قوة عظمى» و «ثقل موازن للصين في المنطقة». ذكرت دراسة لأكاديمية الحرب الأمريكية: «من الحاسم لجعل هذا النظام يعمل أن تقتنع الهند «بمصيبرها الواضح» وأن تتصرف بقوة في سبيله. سيتطلب الأمر بشكل أساس أن تفكر نيودلهي جيواستراتيجياً وأن

للوصول إلى القواعد الهندية والبنى التحتية العسكرية... موقع الهند الإستراتيجي في وسط آسيا وكحلقة وصل بين الشرق الأوسط وأقصى آسيا، يجعلها جذابة بالنسبة للجيش الأمريكي». وفي 2005 كان ممثل قيادة المحيط الهادئ أكثر وضوحاً أمام أكاديمية الحرب الأمريكية: «نحتاج للدعم الهندي الملموس لأن أهدافنا الإستراتيجية عالمية... لا يزال وضع القوة الأمريكية ضعيفاً بشكل خطير في «القوس = المنقطة بين جزيرة ديبغو غاريسيا في المحيط الهندي وأوكيناوا وغوام في المحيط الهادئ». رغم هذا لا يعلم الشعب الهندي بأن بلادهم قد تصبح المركز الرئيس لتحالف عسكري أوسع نطاقاً في آسيا برعاية الولايات المتحدة.

الهند والعسكرة الأمريكية

بدأت عملية إدماج الهند في الخطة الإستراتيجية الأمريكية منذ 2004، ولكنها مضت أسرع مع حكومة مودي. في 2016 وقعت الهند مذكرة اتفاق تبادل لوجستي مع الولايات المتحدة، والتي تسمح لكل دولة باستخدام المنشآت العسكرية للدولة الأخرى لأغراض معينة، وتم في 2020 توقيع اتفاق شبيه. كما وقعت الهند مع الولايات المتحدة اتفاقيات لتأمين الاتصالات المشفرة بين الجيشين، وهي تتجه بشكل متزايد ناحية الشركات الأمريكية للحصول على الأسلحة والمعدات الحربية، حيث ارتفعت مبيعات الأسلحة الأمريكية للهند خمسة أضعاف بين عامي 2013 و2017 مقارنة بالأعوام الخمسة التي سبقتها.

تقدم دمج الجيشين بشكل كبير، فأجريا أكبر عدد مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة ودولة من غير الناتو. في تشرين الثاني 2019 أجرت الدولتان أول مناورات عسكرية الثلاث «برية وجوية وبحرية» في منطقة أندرا برادش الساحلية. قامت البحرية الأمريكية والهندية بشكل مشترك بتتبع الغواصات الصينية في منطقة آسيا-

في المنطقة الممتدة من عدن إلى مضيق ملقا، ومن جنوبي إفريقيا إلى بحر الصين. في الوقت الذي هيمنت فيه البحرية الملكية البريطانية على مياه المحيط الهندي وروافده، كان الجيش الهندي هو السيف الذي يضمن الاستقرار في الساحل الشاسع... ومثل الراج، تبرز الهند كواحدة من القوى العسكرية المهمة في آسيا والمحيط الهندي، ويبدو أن هناك إرادة سياسية في دلهي لرؤية الهند كحام للأمن الإقليمي».

في واقع الحال، ليست الهند هي الوريث للراج، بل الولايات المتحدة بوصفها المهيمن في المنطقة. لكن يبدو بأنه من المناسب للولايات المتحدة أن يسوق الحكام الهنود لمثل هذه المفاهيم، كونهم بحاجة للهند كشريك صغير الحجم. يعود استخدام مصطلح «الهندي-الهادئ» في النقاشات الدبلوماسية والإستراتيجية إلى وزارة الخارجية الأمريكية منذ 2010، حيث كانت هيلاري كلينتون تقول: «نحن نمدد عملنا مع البحرية الهندية في الهادئ لأننا نفهم مدى أهمية حوض الهندي-الهادئ».

في 2016 صاغت اليابان شعاراً «الهندي-الهادئ المفتوح والحر»، وتبنته إدارة ترامب في 2017. وفي 2018 شرحت وزارة الخارجية الأمريكية سبب استخدام المصطلح بالقول: «من المهم أن نستخدم هذا المصطلح... فمن مصلحة الولايات المتحدة ومصحة الإقليم أن تلعب الهند دوراً متزايد الأهمية في الإقليم... وسياستنا أن نضمن لعبها لهذا الدور». وفي أيار 2018 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية تغيير اسم قيادة المحيط الهادئ إلى قيادة الهندي-الهادئ اعترافاً بالتواصل المتزايد بين المحيطين الهندي والهادئ».

الدوافع الأمريكية لتعزيز «الهندي-الهادئ» واضحة وواقعية بعكس الدوافع الهندية. في تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في تشرين الأول 2002 ورد بأن: «العسكريين الأمريكيين ماضون في خططهم للسعي

لا يعلم الشعب الهندي بأن بلادهم قد تصبح المركز الرئيسي لتحالف عسكري أوسع نطاقاً في آسيا برعاية الولايات المتحدة

الزمن المفترس والإنسان المهدور

شكّل مفهوم الزمن والصراع معه مسألة ضاغطة للإنسان على مر التاريخ. ويختلف الموقف من الزمن حسب الموقع الاجتماعي الطبقي للإنسان، وشكل المعاناة الناتجة عن ضغط الزمن، ولكن بالرغم من هذا الاختلاف في زاوية الرؤية، فإن الجميع يطرح مسألة سيلان الزمن، تسارعه أو بطأه، ضياعه أو استثماره.

■ د. محمد المعوش

وهذا الموقف هو في صلب الصراع مع النظام الاجتماعي ومع الطبيعة في أن. وكل مرحلة تاريخية ونظامها الاقتصادي السياسي تطرح قضية الزمن بشكل متميز، ولكنها جميعها تتكثف في فكرة أن: القديم يصارع لكي من أجل بقاءه، والجديد يصارع لكي يولد. وما بين الاثنين إما يحترق الزمن مليوناً بالانهيارات والانغلاق ويفلت من سيطرة الإنسان النسبية عليه، أو يكون حافلاً بالانقراض النوعية لصالح التقدم وجعل حياة الإنسان أكثر غنى وأوسع مدى، عبر قبض الإنسان عليه نسبياً وتوظيفه لصالحه. فالصراع ضمن الرأسمالية مثلاً هو في ذات الوقت صراع مع الوقت لكل القوى المتناقضة، قوى التقدم وقوى الموت. والأهم، ونتيجة لهذا الانقسام بين الأقلية الجرمية والأكثرية المتضررة، إن البشرية كلها تصارع الوقت، واحتمالات ضياع الطبيعة وشروط الحياة الممكنة على الأرض، وضياع تماسك الدول والمجتمعات.

الموقف النقدي وقاعدته المادية

قدرة الإنسان على اتخاذ موقف نقدي من أية ظاهرة هي عندما تضرب علاقته بهذه الظاهرة وتقف هذه الظاهرة نفسها موقفاً معادياً للإنسان الفرد، وتصير مؤلمة له. أي: إذا ما واجهت علاقته بها اختلالاً أو شابها دماراً. ويختلف الموقف النقدي وشموليته إذا ما كانت الظاهرة التي يعيشها الإنسان أكثر شمولية وتأثيراً عليه. فإصابة المجتمع مثلاً باهتزازات وانهيارات كبرى تضع الإنسان أمام أزمة وجوده الكلية، أي: تهديد حياته وبقائه، تهجيرته وتشريدته، خسارته لأحبابه ولمنزله.. عندها يقف موقفاً نقدياً من الحياة كلها ويَجبر على تقييم «وجودي». وهذا حصل دائماً خلال التاريخ البشري في شكله الشامل، لا في حدود دولة ما أو مجتمع محدد. وما هو الانهيار اليوم يحصل على مستوى شامل مجدداً وأضعافاً القوى الاجتماعية كلها أمام التهديد الوجودي، فلا ينحصر بطبقة ما تشهد مرحلة انحارها التاريخي. كيف وهذه اللحظة التاريخية تحصل في مرحلة كسبت فيها القوى المتضررة قدرات ذهنية أوسع مما كانت تملكها القوى المقهورة في التشكيلات الطباقية السابقة على الرأسمالية. فالموقف من الزمن والإحساس الشامل به لم يعد محصوراً بنخب كانت تشكل على مدى التاريخ فئة العمل الذهني، وهذا له دوره في تفعيل وحشد ورفع موقف هذه القوى عبر توظيف موقفاً من الزمن ربطاً بالموقف من الرأسمالية والصراع معها. هذا التوظيف ضروري في ظل فساد النخب الثقافية عالمياً وتلوّثها الليبرالي وتوظيفها المضاد لقضية الزمن،

وتحويلها إلى قضية تأملية عدمية، تستعيد فيها الموقف المثالي والرجعي التاريخي حول مسألة الزمن، وإبعادها عن كونها قضية صراعية مع النظام الرأسمالي الهدام. وهذا يتطلب ضرورة استعادة المنتج الأدبي والثقافي المتعلق بمسألة الزمن، وتطويرها الإبداعي، لتصير أداة الوعي في تملكه لصراعه مع الوقت، وتوظيفها لصالح قضية التغيير. وهذا الصراع له عدة أشكال كما قلنا، وكلها تتموضع تحت بندين، الأول: هو الصراع مع النظام وهدره للحياة الفردية وحريق الوقت. والثاني: هو الصراع مع الطبيعة، أي مع قدرة الجسم البشري الفيزيولوجي على أن يحافظ قدر الإمكان على استمراره، وإطالة أمد الحياة قدر الإمكان، هذا الأمد الذي ارتفع تاريخياً كلما تحسنت الظروف المعيشية للإنسان، ولكن هذه المرة سيدخل العلم بكل قوة إلى حلبة الصراع مع الوقت، عبر توظيف العلوم وتحديداً علوم الخلايا والجينات لمنحها قدرات تجدد أكثر.

من الأدب العالمي حول الزمن

من هذا المنتج الأدبي الذي يمكن استعادته لمراجعة مفهوم الزمن، هي المادة الشعرية حول صراع الفرد مع الهدر الحاصل للحياة وسيلان الوقت، وتناقض الحياة أمام الموت المادي والمعنوي على حد سواء. هذه المواد التي تعبر عن مواقع صراعية تجاه الواقع، إما بالمعنى المحافظ، أو بالمعنى الثوري. فالحقبة الرومنسية مثلاً، والمواقع الرومنسية للوعي، كونها رد فعل على انهيار المجتمع القديم الإقطاعي، وانهيار علاقته ونمط حياته، شكلت مرحلة خاصة بمواجهة التحولات السريعة، وفيها ظهر الزمن كالمسار المجرد فوق الأحداث، يُلقَى



أحزن، يسرق قطعاً، ويترك أخرى، ويهز الإطارات الهش من عشية...»، ويوصف هاردي بأنه عانى من الدونية الطباقية في علاقته بالمدينة، والانقسام الطبقي الحاد فيها. معاصر لهاردي هو: توماس ستيرنز إليوت «1965-1888»، بريطاني حاز على جائزة نوبل في الأدب عام 1948، أمريكي المولد. شكل الزمن مسألة مركزية في بعض أعماله، وتحديداً الصراع المعبر عنه في تناقض الزمن المتسارع، والقبض على اللحظة وعيشها، الوجود واللا وجود، الثبات والحركة، ما يعكس صراعاً مع الزمن المتسارع للعصر الرأسمالي، وتحديداً الأزمة التي عصفت في العقود الأولى من القرن الماضي. ويقول في قصيدته «بيرنت نورتون» «سنة 1935» أن «كل الوقت لا يمكن تعويضه... ما كان يمكن حصوله هو تجريبه، ويبقى إمكانية دائمة، فقط هو عالم من التكهّنات... أذهب أذهب أذهب قال العصفور، الإنسان لا يمكن أن يحتمل كثيراً من الحقيقة...». الزمن والصراع معه حضراً في شعر بيرتولد بريخت كذلك، ومحمود درويش، وفي شعر «الصعاليك» وتعبيرهم عن تناقضات المجتمع القبلي المتصاعدة، والخلاص من تقييد الزمان ومحدودية المكان. هذه المواد وغيرها لا يجب أن تخدم الفكر المسائد والدفع نحو العدمية والترفع والزهد، أو الانغماس باللحظة. بل يجب أن تخدم مواجهة محاولات الرأسمالية إطالة الأزمة، وتأجيل التحول، ضد طموحات البشرية وتوقها لكي تتمك حياتها، وتوقف هدرها، في ربط العلوم بالتغيير السياسي. العلوم التي ستكون لها حصة كبرى في المجتمع القادم، حيث سيكون تطويع جلاله الوقت، وإطالة الحياة البشرية موقفاً أساساً فيها.

الفرد وينبئه إلى وجوده المحدود. حيث يعتبر شكسبير - في السوناتا الـ 19: «الزمن المفترس» - أن الزمن يلتهم كل شيء، حتى تلك الأساطير الخالدة، كطائر الفينيق نفسه. وكموقف صراع صريح، يطلب شكسبير من الزمن ألا يرتكب جريمة التهام ملامح الشباب و«لا ترسم خطوطاً هناك بقلمك العتيق» في تعبير عن صراع شكسبير نفسه مع الزمن. ومعروف المضمون النقدي لإنتاج وليام شكسبير «بمعزل عن حقيقة شخصيته التاريخية» تجاه المجتمع الرأسمالي المتشكل، والذي كله شرور وبشاعة، واستعارات ماركس الواضحة منه خير دليل، وعلى ضرورة توظيف الشعر والاستعارات في القضايا المطروحة. فشكسبير المولود في القرن السادس عشر، في المملكة المتحدة، شاهد على تهتك المجتمع القديم الإقطاعي، «مجتمع النبلاء والفضيلة الشجاعة والفروسية» وتبلور مجتمع الطمع المالي للرأسمالية وشرورها. روبرت هنريك «1674-1591»، بريطاني ومعاصر لشكسبير، يُعبّر في أعماله عن تيار «انتهاز الفرصة» أو «اغتنام اليوم» المعبر عن القول اللاتيني «Carp Diem» المقتبس من أعمال الشاعر الروماني هوراس «23 قبل الميلاد»، حيث كانت مرحلة تساعد التناقض في العصر العبودي وقتها. ويشير هذا التيار إلى ضرورة اغتنام الفرد للوقت في حياته لا أن يهدرها. نموذج آخر، هو توماس هاردي، إنجليزي بدوره، عايش مراحل الرأسمالية في توسعها اللاحق في القرن التاسع عشر، وشهد انحدار الطبقات الزراعية. ومن موقع الرومنسية عالج قضية الزمن في أعماله، فيقول في قصيدة «أنظر في زجاجي»: «ولكن الزمن، يجعلني

يعتبر شكسبير - في السوناتا الـ 19: «الزمن المفترس» - أن الزمن يلتهم كل شيء حتى تلك الأساطير الخالدة كطائر الفينيق نفسه

نقاش بين صديقين

كتب له رفيقه فلاديمير رسالة يقول فيها: «أنت وحيد، ولديك حياة واحدة، فأبحث لنفسك عن المزيد من السعادة، وأبدل جهدك حينما كنت من أجل أن تكون حالك أفضل».

قاسيون

تلك كانت رسالة صديق، رسالة تمجد الفردانية، وتدعو للدفاع عن الفرد المجرّد، وترك الدفاع عن مصالح الناس.

أما تشيكماريوف، فرد على صديقه برسالة قصيرة يؤنبه فيها قائلاً:

«يستنتج من ذلك أنه لا مبرر لأي تفان، وأي نكران ذات في سبيل مصالح الناس، أو من أجل المستقبل! فالشوك سينبت على قبرك من كل بد عندما سيحل ذلك الزمان. إن أخطر ما في هذا التفلسف الأحمق، يكمن في التمويه الماهر جداً للانتقال من المنطلقات الصائبة إلى الاستنتاجات الخاطئة تماماً، ويقترن ذلك بالتظاهر بالدفاع عن أعمق المصالح الجذرية العاطفية للفرد»

توفي سيرغي تشيكماريوف، قائد الحركة الكولخوزية في جمهورية باشكيريا السوفييتية ذاتية الحكم



الصديقين على نقيض، وتنهار الصداقة أمام الصراع.

كتب كل منهما فكرتين في نضال الأفكار، الواحدة ضد الثانية، ولكن التاريخ سيحكم على الفكرتين، والحياة ستثبت من كان على حق، عندما تصبح للفكرة قوة عندما تستولي على الجماهير. وهنا أيضاً سيظهر الكثير من المفسرين، وسيتكاثرون كالفطر، ولكن تبقى المهمة هي التغيير.

على نقيض أحياناً، أحدهما: يريد أن يساهم في دفع الحركة إلى الأمام باسم الدفاع عن مصالح الناس، والآخر: يعرقلها باسم الدفاع عن الفرد المجرّد. وقد تبدو بعض النقاشات الصغيرة المشابهة بريئة، وبعضها الآخر قد يكون خطيراً، وكما هي كثيرة الحدوث في الزمن الحالي. فبعض النقاشات بين الأصدقاء ينتج عنها انتشار الفكرة الصحيحة، وبعضها الآخر يضع

عن عمر ناهز 23 عاماً فقط، بعد أن ساهم في إطلاق العنان ودفع الحركة الكولخوزية في الريف إلى الأمام. وهكذا، عندما تنتصب أمام البشرية قضايا عاجلة تتطلب الحل في زمن الأزمات، عندما تتراكم الثروة في قطب واحد من المجتمع، وفي نفس الوقت يتراكم الفقر والبؤس في القطب الآخر، وعندما تنمو بذور الغضب عند الناس، يظهر نموذجان من الأصدقاء يقفان

كانوا وكنا



كانت ثانوية السويداء واحدة من النقاط النشطة للحركة الشعبية في المدينة منتصف القرن العشرين، حيث انتشرت أفكار العدالة الاجتماعية بين الطلاب والأساتذة الذين انتسبوا إلى الأحزاب الوطنية. وعقدت الاجتماعات وحلقات النقاش حول مختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والثقافية. في الصورة: أعضاء هيئة التدريس في ثانوية السويداء عام 1955.



اكتشاف حفريات نادرة

اكتشف باحثون صينيون حفريات نباتية نادرة تحتوي أوراقاً وثماراً ذات أشكال مختلفة، يرجع تاريخها إلى حوالي 125 مليون سنة، وذكر فريق البحث في معهد نانجينغ للجيولوجيا وعلم الحفريات التابع للأكاديمية الصينية للعلوم حسب وكالة شينخوا، إن هذا النبات، المعروف علمياً باسم فاريفروكتوس لينغويونسيس، يوفر مواد خاماً نادرة لتقييم تطور الزهور في العصر الطباشيري المبكر. وينتمي هذا النبات إلى نوع من كاسيات البذور، التي تعتبر حالياً المجموعة النباتية الأكثر تنوعاً وتوزيعاً على نطاق واسع في النظام البيئي. ونشر هذا البحث في مجلة «هيسنوريكال بيولوجيا».

أخبار ثقافية



مهرجان الجولان الأول للتراث

في صالة المعارض في مديرية ثقافة القنيطرة، بدأت فعاليات مهرجان الجولان الأول للتراث الشعبي. وتضمن حفل افتتاح المهرجان الذي يستمر يومين عروضاً فنية وغنائية، ولوحات رقص من الفلكلور الشعبي للفرقة الشركسية، وفرقة جبا للفنون، ومعرض صور فوتوغرافية عن أهم الأماكن السياحية، إضافة إلى أدوات تراثية استخدمها أبناء الجولان في حياتهم اليومية في أعمال الزراعة، وغير ذلك من الفعاليات التي أحييت صوراً من التاريخ السوري، وذاكرة الجولان الشعبية على شكل أغان وحكايات وأمثال وفنون وأزياء وأدوات عمل، وغير ذلك من أوجه التراث.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 15 / 11 / 2020» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

وظيفة المسرح عند بريخت



في أواخر العشرينات من عمره، أصبح بريخت ماركسياً متحمساً. وفي تلك الأوقات الثورية بدأ من الطبيعي بالنسبة له أن يطبق الأفكار الماركسية على عمله المسرحي.

■ لؤي محمد

تناول بريخت في أعماله بعد الحرب العالمية الأولى: الثقافة الأوروبية والبرجوازية الألمانية والحرب، وقبل كل شيء، كان الجزء الأفضل من ذلك الجيل الذي كان يهدف إلى هزيمة الرأسمالية في نهاية المطاف.

وجها مدينة ميونيخ

ولد بريخت في 10 شباط 1898 في أوغسبورغ في بافاريا، بالقرب من ميونيخ، وتوفي في برلين الشرقية في 14 آب 1956. درس الطب في جامعة ميونيخ 1917-1921، وفي تلك الفترة كانت ميونيخ مدينة ثورية، وهي جزء من ثورة نوفمبر الألمانية 1918-1919. كانت ميونيخ أيضاً مسقط رأس الحركة النازية بقيادة أدولف هتلر وأناصره. وفي تلك الفترة انفجرت الفنون في ميونيخ على نطاق واسع، حيث كان الجميع يرسم أو يكتب أو يؤلف، وظهرت أسماء مشهورة في المدينة. في هذه الظروف بالضبط، نضخت الأفكار السياسية والمسرحية لبرتولد بريخت الذي عرف العالم على: أوبرا القروش الثلاثة، ودائرة الطباشير فوقانية، وإلى ثلاثين مجلداً من أعماله، وإلى هدفه النهائي: تعليم الشعب الأفكار الاشتراكية.

المسرح يخاطب الجمهور

كتب محررو الموسوعة البريطانية على نطاق واسع عن عمل بريخت الإبداعي، وعن جوهر نظريته في الدراما.

بينما جادل بريخت، بأن المسرح لا ينبغي أن يسعى إلى جعل جمهوره يؤمن بوجود الشخصيات على المسرح، لا ينبغي أن يجعل المسرح يتماهى معهم. ولكن ينبغي بدلاً من ذلك اتباع فن المسرح الملحمي. وهو جعل الجمهور يدرك أن ما يراه على المسرح هو مجرد سرد للأحداث الماضية التي يجب أن يشاهدها بفصل نقدي.

كتب بعض أصدقاء بريخت، أن مهمة المسرح الملحمي تمثيل للظروف. حيث ابتعد بريخت عن الإثارة، ووصولاً إلى تصميم مسرح يخاطب الجماهير بشكل تعليمي. من أجل ذلك، أراد جمهوراً هادئاً يمكنه فهم المشاهد المسرحية بشكل أفضل، ويمكنه فهم الصراع الطبقي بشكل سهل. في عام 1922 بينما كان لا يزال يعيش في ميونيخ، كان بريخت قد ترك بصمته بالفعل في الثقافة الألمانية. وكتب الناقد البرليني هربرت إيرينغ: في سن 24، غير بريخت بشرة ألمانيا الأدبية بين عشية وضحاها. لقد منح وقتنا نغمة جديدة، ولحناً جديداً، ورؤية جديدة، ... ولغة يمكنك أن تشعر بها على لسانك، في لثتك، وأذنك، وعمودك الفقري.

الجماعية في المسرح

كان الموضوع الأساس لآراء بريخت حول المسرح هو: تركيزه الحماسي على الجماعية، مع التقليل من أهمية الفرد. مثلما فعل سيرغي أيزنشتاين في فيلم «المدرعة بوتكين»، وكما فعل تشارلي تشابلن في فيلم «حمى الذهب». يقول بريخت: عندما قرأت كتاب رأس المال لكارل ماركس، فهمت مسرحياتي، كان ماركس هو المتفرج الوحيد لمسرحياتي التي صادفتها على الإطلاق.

وكان زملاء بريخت حريصين على إحداث ثورة في تقاليد الأوبرا البورجوازية المتعبة، ومن هنا جاءت قصائد ماهاغوني التي تتعلق بالجنس في مدينة ماهاغوني الخيالية، التي دمرها الفساد والاحتلال والخمر والدولار.

سنوات المطاردة

أثارت عروضه المسرحية الأوبرالية ضجة كبيرة في ألمانيا سنوات 1930-1931، وبدأت الحملات النازية ضده، وفي عام 1933 بعد استيلاء هتلر على السلطة في ألمانيا، هرب إلى الدانمارك. ثم هرب عام 1941 من الدانمارك إلى سانتا مونيكا في كاليفورنيا بسبب الاحتلال الألماني، وهناك قابل العديد من المهاجرين الألمان الذين فروا من مطاردة النازية، التي بدأت تمارس القهر والاعتقالات ضد المعارضين، وتحرق كتب الأدباء الذين لا ترضى عنهم. وكانت كتب بريخت من الكتب التي أحرقت.

وهناك في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن بريخت راضياً عن الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية. وفي عام 1947 حوكم برتولد بريخت في واشنطن، بسبب قيامه بـ «تصرفات غير أمريكية»، وهي التهمة التي كانت تطارد الفنانين والسينمائيين والكتاب الأمريكيين بحجة مكافحة الشيوعية.

عاد بريخت إلى ألمانيا عام 1948، ولكن لم يسمح له بدخول ألمانيا الغربية، فذهب إلى ألمانيا الشرقية، حيث تولى هناك في برلين الشرقية إدارة المسرح الألماني. ثم أسس في عام 1949 فرقة برلين. وتولى عام 1953 رئاسة نادي القلم الألماني. وحصل عام 1954 على جائزة ستالين للسلام، وعمل في المسرح حتى وفاته سنة 1956.

أراد برتولد بريخت مسرحاً وفنوناً تساهم في مقاومة النازية والرأسمالية، حيث عمل طوال حياته مع زملائه لإنتاج الفن الساخط على الرأسمالية والعسكرة والطبقات الحاكمة والعصابات النازية.

المسرح والتغيير

يقول المسرحي السوري الراحل فوز الساجر: «أنا أفهم المسرح كمسرح يُغيّر ولا يتغير، أنا أرفض المسرح الذي يقدم قيماً أخلاقية ثابتة من منظور تيريدي، المسرح المطلوب في وطننا، هو: المسرح الذي يؤكد قيماً اجتماعية وأفكاراً جديدة تدفع بوعي الناس إلى الأمام».

حيث كان الساجر يشير إلى ضيق المجال الإبداعي للمسرح، بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد، تلك الأوضاع والظروف التي تجعل الفنان يقع أسيراً ضمن قيود من التقاليد والقواعد والأحكام والرقابة والمنع الناعم. كما انتقد فنانين وكتاب آخرين، والتكاثرات السرطانية للمنصات التي تقدم مواد فنية من نمط واحد.

وعن وظيفة ودور المسرح، تتكامل الرسائل، رسالة المسرحي الألماني الراحل برتولد بريخت، ورسالة المسرحي السوري الراحل فوز الساجر، حيث أضاء كل واحد منهما الضوء في الأنفاق المظلمة، كل في زمنه. ورحل الاثنان، ولكن بقيت الأفكار تثير الأنفاق المظلمة.

كان الساجر يشير إلى ضيق المجال الإبداعي للمسرح بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد

يقول المسرحي السوري الراحل فوز الساجر أنا أفهم المسرح كمسرح يُغيّر ولا يتغير أنا أرفض المسرح الذي يقدم قيماً أخلاقية ثابتة من منظور تيريدي